وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي.

أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2020

إعداد الطلبة:
✓لينة عروج
✓مريم ظريف

إشراف الأستاذ:
✓ أ. د عبد الحكيم سعيج

السنة الجامعية: 2022 – 2023 م

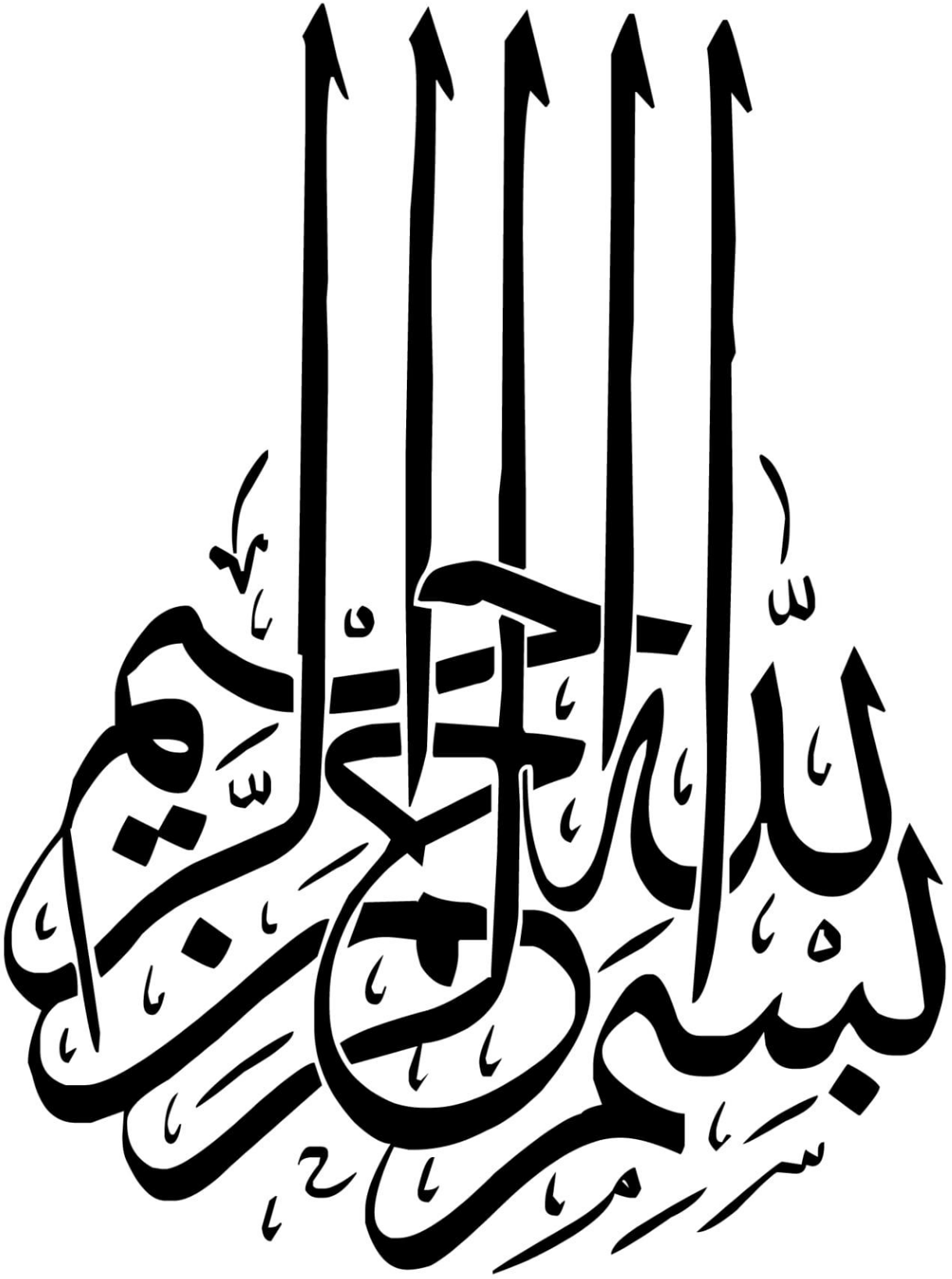
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

الحمد لله الذي يسر لي البدايات وأكمل لي النهايات وبلغني الغايات، الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله، اللهم أنفعني بما علمتني وأجعله حجة لي لا علي.

إلى من تألمت قبل ألمنا فرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت على سعادتنا، وكانت بمثابة المستقبل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن أكون في أعلى المراتب إليك أنحني إرضاء نقول شكرا لكي "أمي الغالية".

أنت أعز وأحب إنسان في الوجود الذي منحنا كل الحب والحنان إلى الذي كان نعم الأب وفي نفس الوقت إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك انحني إرضاء وأقول شكرا لك "أبي الغالي".

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى الذين عشت معهم سنين عمري وشاركوني بسمة الحياة وشقائها إخوتي: "مروة"، "أمينة"، "عمار"، "عبد المالك" "ملاك".

إلى الإنسان الأعز على قلبي.

إلى صديقاتي "أماني" و"بهية" والتي كانت سندا لي وشاركتني هذا العمل "مريم".

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أومن بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

" لينة عروج "

الإهـــــداء

سبحان الله الذي وهبنا العقل سبحان الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في انجاز هذا العمل المتواضع الذي اهديه:

إلى من وهبتني الحياة والأمل وعلمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر "أمي الغالية" ربما لا تتاح لي الفرصة أن أقول لك دائما شكرا وربما لا أملك جرأة التعبير ولكن يكفي يا نور حياتي أن لك ابنة تجعل رأسك عاليا افتخارا بي حفظك الله وأدامك لي.

إلى من منحني الحب والحنان وعلمني التواضع الى الذي لا ينام قبل أن ننام ولا يأكل قبل أن نأكل "أبي الغالي" أدين له بكل لحظة من عمري وفي مثل هذا اليوم اليك أنحني يا أبي وأقول لك شكرا.

إلى الستار الذي وقاني من الظلام والسند الوحيد في الحياة الذي حمل ثقال الدنيا بعمر صغير وكان عونا لنا "أخي خالد" من هذا المنبر أقول لك أحبك حبا جما.

إلى العقد المتين أخواتي "أمينة" "كوثر" "ايمان" وأخي الصغير "محمد".

إلى أطيب وأعز انسانة على قلبي زوجة أخي "ياسمين".

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم كتاكيت العائلة الجميلة "أنس" "مايسة" "أمير" "ماريا".

إلى من شققنا الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية "أماني بلال" "بهية دلالة".

الى رفيقة دربي "لينة".

كما أقدم هذا الاهداء الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي والى كل من يصعب عليا فراقهم.

" مريم طريف "

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة على الأولين والآخرين وإمام المرسلين سيدنا محمد، وعلى أله الطاهرين وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى إذ بفضله وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل والحمد لله رب العالمين.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور "سعيج عبد الحكيم" الذي ساهم معنا بجهده ووقته، ونصائحه القيمة والذي عمل على إخراج هذا العمل إلى طريق النور دون كلل أو ملل مع تمنياتنا له التوفيق في مجال عمله النبيل.

كما نتقدم بالشكر والعرفان الجميل إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة مرحلة الدراسة والذين ساهموا في تعليمنا وأناروا عقولنا بالعلم والمعرفة ونخص بالذكر أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

" مريم، لينة "

الملخص

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال ما برهنت عليه تجربة الدول الرائدة في تبنيها للخروج من الأزمات الاقتصادية والإجتماعية، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2020.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين تطرقنا فيهما إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي اتبعنا المنهج الكمي من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي وبرنامج Eviews10 من أجل معرفة مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات، وذلك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، وتوصلنا إلى أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الاول ومنه النموذج المراد تقديره يحتوي على متغيرات كلها متكاملة من نفس الدرجة، كذلك توصلنا من خلال دراسة السببية للنموذج المقدر أنه تم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي والقيمة المضافة وعدم وجود السببية بين الاستثمار والتشغيل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، التشغيل، نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

Abstract:

Small and medium-sized enterprises are considered an engine for achieving economic growth through the experience of leading countries in adopting them to get out of economic and social crises, and this study aims to know the role of small and medium enterprises in economic growth in Algeria for the period from 2000 to 2020.

To address this issue, we have divided the research into three chapters, two theoretical chapters, in which we have discussed the main concepts of both Small and medium entreprises and economic growth, and the application of the quantitative approach through the use of economic measurement tools and the Eviews10 programme to determine the impact of Small and medium entreprises on economic growth through a set of indicators, using the VAR model, We have found that all variables are unstable at the level and stable at the first difference, and the model to be estimated contains variables that are all integrated to the same degree, and we have also found through a causal study of the estimated model that there was a causal relationship between GDP and value added and the lack of causality between investment and employment.

Keywords: Small and medium entreprises, economic growth, domestic raw output, employment, value added**,** Investement, VAR model.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي	
تمهيد	**01**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**02**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	02
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثالث: مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات نجاحها.	12
المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية نشأتها.	**15**
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثالث: آلية نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي	**25**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي	26
المطلب الثالث: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي	29
المبحث الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي	**34**
المطلب الأول: إجمالي الناتج المحلي وطرق قياسه	34
المطلب الثاني: معياري الدخل الوطني الكلي والدخل الوطني الكلي المتوقع	35
المطلب الثالث: متوسط نصيب الفرد (متوسط الدخل الفردي)	36
المطلب الرابع: المقاييس الاجتماعية للنمو الاقتصادي	37
خلاصة الفصل	**39**

الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تكوين الناتج الوطني	
تمهيد	**41**
المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**42**
المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1963-1982)	42
المطلب الثاني: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1982-1988)	43
المطلب الثالث: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1988-2001)	46
المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**49**
المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	49
المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	50
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية	53
المبحث الثالث: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج الوطني	**55**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2000-2020).	55
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2016).	57
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2020).	58
خلاصة الفصل	**60**
الفصل الثالث: قياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر.	
تمهيد	**62**
المبحث الأول: تقديم عام لمتغيرات الدراسة	**63**
المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة	63
المطلب الثاني: دراسة تطور متغيرات الدراسة	64
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	66
المبحث الثاني: دراسة استقرارية متغيرات النموذج وتحديد درجة التأخير الأمثل والتكامل المشترك بين المتغيرات.	**70**
المطلب الأول: دراسة استقرارية متغيرات النموذج	70

المطلب الثاني: تحديد درجة التأخير الأمثل	71
المطلب الثالث: دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات	71
المبحث الثالث: بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"	**73**
المطلب الأول: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"	73
المطلب الثاني: اختبار جودة نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"	78
المطلب الثالث: دراسة السببية والتأثير المشترك بين المتغيرات	81
المطلب الرابع: دراسة أثر الصدمات ودوال الاستجابة	**82**
خلاصة الفصل	**84**
الخاتمة	**86**
قائمة المراجع والمصادر	**91**
الملاحق	**98**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	التصنيف الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار عدد العمال	04
02-01	التصنيف الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار عدد العمال	04
03-01	المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
04-01	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
05-01	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
06-01	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني	10
07-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل	17
01-02	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في سنتي (1984-1987)	45
02-02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	49
03-02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط	51
04-02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية	53
01-03	اختبار استقرارية متغيرات النموذج	70
02-03	تحديد درجة التأخير الأمثل	71
03-03	اختبار التكامل المشترك باستعمال إحصائية الأثر والقيمة العضمى	72
04-03	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج	79
05-03	اختبار ثبات التباين للأخطاء	80
06-03	دراسة السببية بين المتغيرات	81

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01-01	مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها	03
02-01	كيفية قياس نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
01-02	التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	50
02-02	التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط	52
03-02	التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات	54
04-02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2000-2020)	56
05-02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام(2001-2016).	57
06-02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2000-2020).	58
01-03	منحنى تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)	64
02-03	منحنى تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020)	65
03-03	منحنى تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020)	65
04-03	منحنى تطور قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020)	66
05-03	الإحصائيات الخاصة بمتغير الناتج الداخلي الخام	67
06-03	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
07-03	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
08-03	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
09-03	دائرة الهدف	79

10-03	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	80
11-03	دوال استجابة المتغيرات	82

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	العنوان
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2000-2020)
02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2001-2016)
03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2000-2020)
04	بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات النموذج
05	منحنى تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)
06	منحنى تطور التشغيل خلال الفترة (2000-2020)
07	منحنى تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2020)
08	منحنى تطور الإستثمار خلال الفترة (2000-2020)
09	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير الناتج الداخلي الخام
10	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير التشغيل
11	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير القيمة المضافة
12	الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير الإستثمار
13	اختبار استقرارية متغيرات النموذج
14	تحديد درجة التأخير الأمثل

15	اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات
16	تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي
17	تقدير معادلة نموذج VAR
18	تحليل معادلات نموذج شعاع الانحدار الذاتي
19	دائرة الهدف
20	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج
21	اختبار ثبات التباين للأخطاء
22	اختبار التوزيع الطبيعي
23	دراسة السببية بين المتغيرات
24	دوال استجابة المتغيرات

قائمة الاختصارات باللغة الأجنبية:

- **PME :** Les petites et moyennes entreprises.
- **ISO :** Organisation internationale de normalisation.
- **PIB :** Produit intérieur brut.
- **WHO :** Organisation mondiale de la santé.
- **UNESCO :** Organisation de nations unies pour l'éducation, la science et la culture.
- **ANSEJ :** Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes.
- **CNAC :** Caisse nationale d'assurance chômage.
- **ANGEM :** Agence nationale de gestion du micro-crédit.
- **VA :** Valeur ajouté.
- **VAR :** Vector autorégressive.
- **ADF :** Augmented Dickey fuller.
- **SC :** Schwarz Criterion.
- **AIC :** Akaike information Criterion.
- **LM Test :** lagrange multiplier Test.

مقدمـــــــــة

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تقدير وقياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يمثل أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية، ويعتبر بمثابة المرآة العاكسة لوضعية أي اقتصاد كان، وذلك لأن قوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تظهر من خلال معدلات النمو، وقد حظي موضوع النمو باهتمام كبير خاصة عند الدول النامية فبحثوا في معرفة عناصره وأهم محدداته وطرق قياسه.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها والنامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي خاصة والدولي.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة، فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة إلى أنها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي، كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره، ومن المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في كافة الدول وسواء منها المتقدمة أو النامية نظرا لمساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني ولما تؤمنه من فرص عمل.

إن الرهان المستقبلي للجزائر هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، وفي هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي، الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق.

نظرا للاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا خلال بداية من سنوات التسعينات التي تعتبر كمرحلة انتقال من الاقتصاد الموجه الذي يعتمد على المؤسسات الكبيرة والعمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الخاص كأداة لرفع أداء الاقتصاد حيث يأخذ هذا الاستثمار شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1. اشكالية الموضوع:

يتمحور التساؤل الرئيسي للإشكالية فيما يلي:

- **هل تؤثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي لحالة الجزائر؟**

2. الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفريع التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤثر التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي؟
- هل تؤثر القيمة المضافة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي؟
- هل يؤثر استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يؤثر التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي.
- تؤثر القيمة المضافة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي.
- يؤثر استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي.

4. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية دراستنا في النقاط التالية:

- المكانة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال ترقية السوق وتوفير فرص العمل.
- النمو الاقتصادي هو المحدد الرئيسي لتطور الاقتصاد الوطني، لذلك تكمن أهمية الدراسة تسليط الضوء عليه ومعرفة أهم مقاييسه.
- الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي.

5. أهداف الدراسة: نهدف من خلال معالجتنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الأهداف منها:

- إبراز ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد.
- الاطلاع على طبيعة وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- قياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والقيمة المضافة والمساهمة في إجمالي الناتج الوطني.
- محاولة دراسة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق النماذج القياسية.

6. أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- كون هذا الموضوع قابل للقياس الكمي باستعمال الطرق الإحصائية والقياسية.

- الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة.
- التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

7.صعوبات الدراسة: لا يخلو أي إنجاز بحث من مواجهة الصعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث.

- قلة المراجع التي تناولناها في الجانب النظري لمقاييس النمو الاقتصادي.
- صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالدراسة القياسية.

8.مجال وحدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بالجزائر.
- الحدود الزمنية: تمتد الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020.

9. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لسرد مختلف المفاهيم الواردة في الجانب النظري، واعتمدنا على الأدوات الإحصائية والكمية باستعمال برنامج Excel 2013 وEviews 10 لدراسة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام والمتغيرات المستقلة، وهذا في الدراسة القياسية التي قمنا بها من أجل اختبار صحة الفرضيات وحل مشكلة البحث باستخدام مختلف الاختبارات الإحصائية.

10. هيكل البحث: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ومعالجته قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين من الجانب النظري وفصل تطبيقي، تم عنونتها كالآتي:

- الفصل الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي.
- الفصل الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الوطني.
- الفصل الثالث: قياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

11. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي بحثت في مواضيع مشابها نذكر منها:

- **دراسة قامت بها نسيمة سابق (2014) بعنوان:** "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)". في محاولة منها قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة، حيث أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي

وقيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والواردات خارج قطاع المحروقات.

- **دراسة قام بها مشري محمد الناصر (2011) بعنوان:** "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)". في محاولة منه معرفة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بخصائصه ومميزاته ومختلف أشكاله، وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات التي تناولت هذا الموضوع، وكذلك دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال ثلاث أبعاد أساسية ألا وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، كذلك مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في التشغيل، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، والمساهمة في ترقية الصادرات في ولاية تبسة خاصة.
- **دراسة قامت بها نادية قوقع (2001) بعنوان: "إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية –حالة الجزائر–"**. في محاولة منها قامت بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتجعلها قطاعا ترتكز عيه غالبية الدول المتقدمة والنامية في عملية النمو والتنمية، بالرغم من المشاكل التي تعرفها خاصة منها عملية التمويل. كما أظهرت هذه الدراسة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الجزائر، لذا عمدت الجهات المسؤولة بمحاولة التخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من إنشاءها.

الفصل الأول:

مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية، كما أن المؤسسات لها دور مهم في زيادة نمو الناتج الوطني وتنويع الاقتصاد الوطني، تكثيف النسيج الصناعي، توفير مناصب الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق.

ومن هذا حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية نشأتها.**
- **المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يشكل مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلافات بين الدول، لذلك سنحاول في هذا الموضوع إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات وتحديد أهميتها وكذلك المشاكل والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تعدد واختلاف وتنوع المؤسسات في حجمها وفروع نشاطاتها وأشكالها القانونية جعل عملية تعريف المؤسسات صعب بشكل كبير، وأمام كل هذا سوف نحاول عرض أكثر من تعريف للمؤسسات ولكن يجب علينا التطرق إلى توضيح مجموعة من النقاط.

أولا: صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة، تبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية حيث تقتضي مصلحة هذه الدول التعرف على مجموعة الصناعات الصغيرة بها، والإلمام بجميع أنشطتها المتعددة للوقوف على مشاكلها المختلفة.

كما أن التعريف يترتب عليه حقوق ومسؤوليات تنظيمية وقانونية، ويسهل رسم السياسات التنموية لهذا القطاع على المستوى القومي، ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها، ويساعد كذلك الباحثين في تعريف مجتمع دراستهم بدقة.[1]

ويمكن أن يرجع الاختلافات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في الشكل التالي:

[1] أبو سيد أحمد، فتحي السيد عبده، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص41.

الشكل رقم 01-01: مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها.

صعوبة تحديد مؤشر واحد لقياس حجم المؤسسة، بحيث هناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم، الكل يتناول جانبا مختلفا لوضع اية مؤسسة، من ذلك عدد العاملين، حجم المبيعات، مبلغ رأس المال أو الأصول، الحصة التسويقية، ...الخ. كما أن العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة، بحيث يصعب اعتماد أحدها كمؤشر للحجم.	اختلاف الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة، واختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم.
إختلاف إهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها.	دائمية هذا القطاع للتغيير، فما يعد مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق.

المصدر: تم إعداد الشكل بالاستناد إلى المصادر التالية:

سعاد نائف برنوطي، "**إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص31.

أبو سيد أحمد، فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص41.

ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصطدم كل محاولة لتحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير، فمنها ما يعتمد على حجم العمال، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، الاستقلالية والمسؤولية، الملكية .... الخ، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب

والمؤسسات ومركز البحوث والهيئات الحكومية، والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، والتي تتمثل في:[1]

1. الاتجاه (المعيار) الكمي: تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الاعتماد على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها:

- **معيار حجم العمال:** يعتبر معيار عدد العمال من أهم المعايير التي صنفت على أساسها المؤسسات لتوصف بمؤسسات: مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة أو كبيرة جدا، وبالرغم من أن هناك تقارب في هذا المعيار إلا أننا نسجل بعض الاختلافات وهذا بحسب معيار عدد العمال المعتمد في التصنيف من دولة إلى أخرى.

وقد سميت المؤسسات غير الكبيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME" وهي اختصارا لـ (Les petites et les moyennes entreprise)، والتصنيف وفق معيار عدد العمال كالآتي:[2]

الجدول رقم 01-01: التصنيف الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار عدد العمال.

المؤسسات	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة	الكبيرة جدا
حجم العمال	من 1 إلى 9 عمال	من 10 إلى 49	من 50 إلى 499	من500 إلى 999	من 1000 فأكثر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: فوزي محيريق بن الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54

الجدول رقم 01-02: التصنيف الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار عدد العمال.

المؤسسات	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة
حجم العمال	من 1 إلى9 عمال	من10إلى 199	من 200 إلى 499	من 500 فما فوق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات: فوزي محيريق بن الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص54.

[1] سلطاني محمد رشدي، "**التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص 42.

[2] فوزي محيريق بن الجيلاني، "**مدخل لاقتصاد المؤسسة**"، تخصص تحليل اقتصادي: الاقتصاد الإسلامي، إدارة الاعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، مطبعة الرمال ولاية الوادي، 2020، ص53 ص54.

ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:

- البساطة في التطبيق.
- السهولة في المقارنة.
- الثبات النسبي.
- توافر البيانات مقارنة بالمعايير الأخرى.

- **معيار رأس المال:** يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر، حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفصل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.[1]

وفي هذا الصدد ندرج الجدول رقم 01-03 الذي يبين لنا الصورة التطبيقية لاستعمال هذه المعايير الكمية في عدة دول.

الجدول رقم 01-03: المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدول	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	حجم العمال	رأس المال
اليابان	300	100 مليون ين
الولايات المتحدة الأمريكية	300	----
فرنسا	500	05 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	300	----
الشيلي	300	3,5 مليون دولار
البرازيل	----	3,6 مليون دولار
الهند	----	750 ألف روبية
الجزائر	250	15 مليون دينار

Source : Rapport sur l'état des lieux de secteur PME, Ministère de PME, Juin 2000, p : 05.

[1] هالة محمد لبيب عنبة، "**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**"، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص17.

- **معيار رقم الأعمال:** يعتبر هذا المعيار معيارا صادقا والذي يعبر عن مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية، وهو من أهم المعايير الحديثة في تصنيف المؤسسات ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، لكن عدم ثباته وتذبذبه من حين لآخر لا يجعله كافيا لتحديد حجم المؤسسة لذلك لا يجب استخدامه لوحده كمعيار.[1]

2.الاتجاه (المعيار) النوعي: وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالية:

- **الاستقلالية والمسؤولية:** بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل.[2]
- **الملكية والإدارة:** تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون فيها المالك هو نفسه المسير إذ يتمتع بالاستقلالية الكاملة في إدارة شؤون المؤسسة، ولا يتبع لأي جهة عند اتخاذ القرار إذ يجمع صاحب المؤسسة بين عدة مناصب عمل في آن واحد كالتسيير، التمويل، التسويق، عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتقسيم المناصب على عدة عمال، فالإدارة في هذا النوع من المؤسسات فردية شمولية لأن صاحب العمل يتولى معظم المهام الإدارية أو يشارك في ممارستها.[3]
- **الحصة السوقية:** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.[4]

---

[1] أبو سيد أحمد، فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص48ص49.

[2] مشري محمد الناصر، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، مذكرة ماجيستر، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2011، ص05.

[3] بلعميري عسري، "**إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة قانون العمل والتشغيل، كلية الحقوق والعلوم السياسية-مستغانم، العدد السادس، ص306.

[4] بوسهمين أحمد، "**الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-بشار، 2010، ص208.

ثالثا: بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة الى أخرى، وذلك نظرا لاختلاف وتعدد المعايير المستخدمة في التعريف، فبغض النظر عن الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المنظمات الدولية إلا أن هناك غياب يكاد يكون مطلقا لتعريف موحد لها، فكل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى تعاريف كل من الدول الصناعية والنامية كما يلي:

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف وتتباين تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة أو بنك أو هيئة مهتمة بهذا القطاع، ودوره الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا حسب التصنيفات المختارة وأهميتها.[1]

ولتحديد تعريف أكثر دقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ الجدول التالي:

الجدول رقم 01-04: التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

Source : Hull. Galen Spencer, La petite entreprise a l'ordre du jour, édition L'Harmattan Paris 1985, p16.

2.تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الهند هي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات (الأصول الثابتة) في حدود ما بين 10-50 مليون روبية (1 دولار أمريكي يعادل تقريبا 45 روبية) والهند لا تضع حدا بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاما للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة.[2]

[1] رابح خوني، رقية حساني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 24.

[2] هند جمعوني، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2017-2018، ص151.

3.تعريف البنك الدولي: إذ يميز في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 3 أنواع وهي:

- **المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 10000 دولار أمريكي، كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 10000 دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تضم أقل من 50 موظفا وإجمالي أصولها وحجم المبيعات لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 موظف، وحجم أصولها ومبيعاتها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار أمريكي.[1]

4.تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:[2]

الجدول رقم 01-05: التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات النجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: جاسر عبد الرزاق النسور، "**المنشآت الصغيرة-الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2006، ص06.

5.تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كانت أولى محاولات أبرز دور هذا القطاع إلهام والتعريف به قد تضمنها التعريف الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي عرفها

[1] بوعوينة سليمة، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة، العدد 17، المجلد 02،2017، ص216.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص29.

على أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا وتستغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم الأعمال أقل من 15 مليون دينار واستثمارها لا يتجاوز 10 مليون دينار جزائري.

ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد عرفتها على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثالثة للتعريف صدرت خلال ملتقى حول تنمية المناطق الجبلية وهو التعريف المقترح من طرف السيد رابح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنوانها: "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي"، وعرفها كما يلي: "كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ شكل مؤسسة أو مؤسسة عامة وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية".[1]

جاءت المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في 2001/12/12: "بأنها مؤسسة إنتاج سلع تشغل من 1 إلى 250 شخص وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية".[2]

وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية:

- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليارين دينار جزائري. أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين مائة 100 وخمسمائة مليون دينار جزائري.[3]
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.[4]

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12، ص8.

[3] المادة 05، نفس القانون.

[4] المادة 06، نفس القانون.

- **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 ولها رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.[1]ويمكن تلخيص تعاريف السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من المنشآت في بلدان العالم المتقدم والنامي، فإن أهميتها راجعة لما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية كالمساهمة في توفير مناصب الشغل وتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات، وذلك كما يلي:

1. الأهمية الاقتصادية: تنبع هذه الأهمية من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويات التالية:

- توفير مناصب الشغل.
- تكوين الاطارات المحلية.
- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي.
- توفير احتياجات المشروع الجديدة.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.
- المحافظة على استمرارية المنافسة.
- تحقيق النمو الاقتصادي.

[1] المادة 07، نفس القانون.

2. الأهمية الاجتماعية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة بين المستهلكين في المجتمع.
- المساهمة في التوزيع العادل للمداخيل.
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد.
- تقوية العلاقات الاجتماعية.
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال.[1]

وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات لديها أهمية أخرى تتمثل على المستويين الفردي والاجتماعي:

3. على مستوى الفرد (صاحب المشروع).

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي:

- تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي.
- يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية والعلمية لخدمة مشروعه.
- وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، تكتشف أن الكثيرين منهم قد بدأ بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم.

4. على مستوى المجتمع.

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي:

- تغطى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي.
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.
- تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.[2]

---

[1] آيت عكاش سمير، قرومي حميد، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات**"، معارف (مجلة علمية محكمة)، العدد 14، 2013، ص 228.

[2] نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 76ص77.

المطلب الثالث: مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات نجاحها.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل وصعوبات وتحديات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو والتي تعتبر عائق أمام تطور هذه المؤسسات.

أولا: مشاكل ومعيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

2. تكلفة رأس المال: من الأمور المعروفة أن تكلفة التمويل على المستوى الضيق أعلى منها في التمويل على المستوى الواسع وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتكاليف الاجراءات المختلفة للحصول على القروض وتقديم الضمانات، فشروط الاقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون صعبة وقاسية.

3. عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريف لها وينظم عملها ويوفر لها التسهيلات وما ينتج عن ذلك تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض.

4. صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها.

5. المشاكل والصعوبات الإدارية: حيث تعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرون من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والتي لا تراعي ظروف المستثمر.

6. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء دول العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

7. شدة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات كبيرة الحجم من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوصية وبين الشركات الأجنبية.

8. محدودية سوق التعامل: فسوق التداول بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر محدودة لا تتعدى المنطقة التي توجد فيها أحيانا.

9. انخفاض حجم الإنتاج: حيث يقلل ضآلة حجم الانتاج مخاطر الاحتفاظ بالمخزون لمدة طويلة.

ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة.

لقد ساهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين في تغيير القوى الاقتصادية وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي حيث أصبح العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال والإعلام نتيجة هذا التطور.

1. التطور التكنولوجي: يساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل عملية الاتصال وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية بين الدول وانتشار ثقافة شعوب العالم المختلفة فيما بينها.

2. عالمية الاتصال: نتيجة للتطور مجال الاتصالات والمواصلات واستخدام التقنيات الحديثة جعل العالم قرية صغيرة فأصبحت الشركات والمؤسسات تحت منافسة شديدة التنافس.

3. عالمية التجارة: وذلك من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1991، وهذا بهدف تحرير التجارة العالمية ورفع القيود الجمركية، وكذا تحرير السلع الزراعية والصناعية وتحرير الخدمات .

4. عالمية الجودة من التلوث: عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد والعمل على وضع استراتيجية وقوانين خاصة لحماية البيئة من المخلفات الضارة.

5. الخصخصة: حيث أصبح الاقتصاد العالمي نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب في القرن الـ 21.

6. عالمية الجودة: وذلك للحفاظ على مستوى التجارة العالمية، من خلال متطلبات الجودة كما يتم منح شهادة الجودة والتي تعرف بـ **"ISO"** للمنظمات التي لها سلع ذات جودة عالية.

7. زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ: قامت العديد من الدول في عقد اتفاقيات اقتصادية وتكتلات والتحالف والاندماج فيم بينها، وهذا لزيادة قوتها التنافسية ولمواجهة الشركات المنافسة لها والكيانات الاقتصادية الجديدة، من أجل زيادة فاعليتها والوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير.[1]

ثالثا: مؤشرات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في دراسة أجريت على 800 مؤسسة ناجحة، أشارت إلى أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن قياسه من خلال المؤشرات الموضحة في الشكل الآتي بعد والذي ينطوي على نتائج

[1] برودي نعيمة، "**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات تكيف مع المستجدات العالمية**"، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006، ص113.

الدراسة التي قام بها "كوبرز" و "ليبراند" "Copers & Lybrand " ، حيث يمكن ترتيب هذه المؤشرات من حيث الأهمية النسبية إلى:[1]

الشكل رقم 01-02: كيفية قياس نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

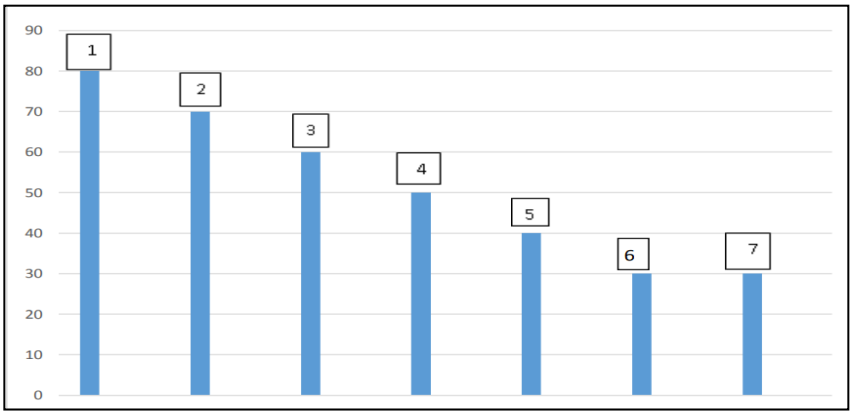

المصدر: عبد السالم أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال، الدار الجامعية للنشر-الاسكندرية، 2004، ص207.

حيث:

1. جودة السلعة.
2. الأداء المالي.
3. تنمية فريق العمل الإداري.
4. القدرة على النوم مساءا.
5. الاستمرار في مجال النشاط.
6. التوازن بين العمل والراحة.
7. البقاء.[2]

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أن جودة السلعة تأتي في مقدمة المؤشرات التي تقيس نجاح المؤسسات، حيث احتلت نسبة 80% من المؤشرات السبعة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضرورة الاهتمام أكثر بعنصري الابتكار والتجديد اللذين يبعثان روح التجديد على المنتج.

[1] عبد السلام أبو قحف، "**مقدمة في إدارة الأعمال**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2004، ص207.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 208.

كما نلاحظ أن عنصري البقاء والتوازن بين العمل والراحة احتلا نسبة 20% من المؤشرات، وهذا يعني أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرهون بمدة بقائها، وأن استمرار بعض المؤسسات ليس دليل قوي على نجاحها.

المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية نشأتها.

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا عديدة، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم هذه الأشكال، وإبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية نشأتها.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، وهي:

- طبيعة توجه المؤسسات.
- أسلوب تنظيم العمل.
- حسب طبيعة المنتجات.
- حسب الشكل القانوني.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال والأنواع ذلك حسب توجهها ومن بين هذه الأنواع نذكر:

- المؤسسات العائلية (المنزلية).
- المؤسسات التقليدية.
- المؤسسات المتطورة والشبه متطورة.

1. المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات العائلية أو المنزلية بكونها مكان إقامتها هو المنزل تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمبادرة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات معتبرة، أو تنتج لغرض تموين مؤسسات كبيرة في نفس المنطقة كما هو الحال في بعض البلدان مثل: اليابان وسويسرا في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع السراديب الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود.[1]

[1] لخلف عثمان، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص32.

2. المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية أو منتجات نصف مصنعة لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير، وتتميز كذلك المؤسسة التقليدية باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس مال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.[1]

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر من الإنتاج، بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية، ولهذا فإن معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفضا، سواء من ناحية التسيير الإداري أو من ناحية النظام المحاسبي والتسويق بالبساطة الكبيرة.

3. المؤسسات المتطورة والشبه متطورة: ما يميز هذا النوع من المؤسسات عن المؤسسات العائلية أو التقليدية هو اعتمادها على تقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة ومطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة أو لحاجات العصرية.[2]

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل.

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات، المؤسسات المصنعة والمؤسسات الغير المصنعة.

1. المؤسسات غير المصنعة: تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الانتاج العائلي والنظام الحرفي، المشار إليها في الجدول رقم01-07، إذ يعتبر النتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة. أما الانتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياج الزبائن. [3]

---

[1] عبد الله قروي، "**معوقات الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص23.

[2] نسيمة سابق، "**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015-2016، ص23.

[3] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 34 ص35.

الجدول رقم 01-07: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل.

الإنتاج العائلي	**النظام الحرفي**		**النظام الصناعي الورشة المنزلية**		**نظام المصنع**		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
مؤسسات غير مصنعة					**مؤسسات مصنعة**		

Source : Staley Eugene & Richard Morse, la petite industrie moderne et le développement, tome 01, p23.

2.المؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الانتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

يتوسط المؤسسات المصنعة وغير المصنعة نظام الصناعات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة سابقة نحو نظام المصنع، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية، وحتى في البلدان المتطورة مثل: اليابان نظرا لأسلوب الانتاج المميز عن التنظيمات الأخرى حيث لا يتعلق بصنع منتوج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم اتمامها في مصنع آخر وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة مثل: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة الباطنية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوجات.

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتوجات إلى الفئات التالية:

- مؤسسة إنتاج السلع الاستهلاكية.
- مؤسسة إنتاج السلع الوسيطية.
- مؤسسة إنتاج سلع التجهيز.

1.مؤسسة إنتاج السلع الاستهلاكية: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع: [1]

- المنتوجات الغذائية .
- تحويل المنتوجات الفلاحية.
- منتوجات الجلود والأحذية والنسيج .
- الورق ومنتوجات الخشب ومشتقاته .

وتتميز هذه الصناعة بالبساطة وتوفر المواد الأولية الخامة بشكل كبير عكس الصناعات الأخرى .

2.مؤسسة انتاج الصناعات الوسيطية: ويضم هذا النوع من المؤسسات نوع من التخصص ترتكز في السلع التالية:

- تحويل المعادن.
- الصناعات المكانيكية والكهروبائية.
- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.

ويعود على مثل هذه الصناعات على شدة الطلب المحلي على منتوجاتها خاصة ما يتعلق بمواد البناء.

3.مؤسسات انتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستور.[2]

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.

يختلف الشكل القانوني للمؤسسات وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد حيث نجد:

1.المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا من أهمها:[3]

- السهولة في التنظيم والإنشاء.

---

[1] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] سمية قنيدرة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**"، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص64.

[3] عمر صخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص26 ص27.

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

أما عيوب المؤسسة الفردية هي:

- قلة رأسمالها مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأس المال.
- صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2.الشركات: الشركة عقد بمقتضاها يلتزم شخصان أو أكثر يساهم كل منهم بمشروع مالي، وذلك بتقديم حصة من مال وعمل، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة طبقا للمادة (416) من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروطا موضوعية عامة هي: الرضا، الأهلية، المحل، السبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركات، تقسيم الحصص، النية في المشاركة.[1] وتقسم الشركات إلى ما يلي:

أ. **شركات الأشخاص:** وهي امتداد للمؤسسة الفردية وتقع ضمن ما يسمى بمؤسسات الأشخاص، وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع عن عشرين شخصا لتعاطي أي عمل بالاشتراك، وذلك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة في حين يستثني ذلك زيادة عدد الشركاء عن عشرين بسبب الإرث الناتج عن وفاة أحد الشركاء، وسميت بمؤسسة عادية لاعتياد الناس على التشارك فيها، وكذلك تسمى بمؤسسات أشخاص لأنها تعتمد بالدرجة الأولى عند تأسيسها على أشخاص الشركاء المكونين لها، وتسمى أيضا بمؤسسة التضامن لأن الشركاء يكونون فيها متضامنين ومتكافلين بمعنى أن مسؤولية كل شريك لا تنحصر عند رأسماله لسداد التزامات المؤسسة وإنما تتعدى ذلك إلى أمواله الخاصة.[2]

ب.الشركة ذات المسؤولية المحدودة: يقوم العديد من المستثمرين على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه

[1] عبد الله قروي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص23.

الشركة بأن مسؤولية الشريك محصورة في حدود مساهمته في رأس المال، ويوزع رأس المال إلى حصص متساوية قابلة للتداول.[1]

ت.شركة المساهمة: شركة المساهمة هي شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأس مالها على شكل أسهم، وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول، يشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها.[2]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن لكل مؤسسة دورة حياة تمر بها قبل أن تصبح كبيرة، وفي كل مرحلة تكتسب المؤسسة خصائص تنفرد بها عن بقية المؤسسات الأخرى، فكما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف واضح ودقيق خاص بها، ينطبق على جميع الدول بسبب التباين في النمو الاقتصادي والعديد من العوامل الأخرى، إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون لها خصائص مشتركة فيما بينها تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، والتي تؤهلها لأن تحتل مكانة هامة في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهم العديد من الباحثين في تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: مرونة الإدارة.

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية.[3]

ثانيا: سهولة التكوين.

حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات

---

[1] عبد الله قروي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص57.

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002م-1422هـ، ص27.

من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق وبالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانيات الكبيرة والهائلة.[1]

ثالثا: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق.

حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.[2]

رابعا: انخفاض رؤوس الأموال.

حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[3]

خامسا: التجديد.

إن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فالتجديد ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال الابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج عن نهاية دورة حياته، وقد تبين في الكثير من الدول أن التوسع الملحوظ للمشروعات الكبرى لم يكن وليد للابتكارات الفنية في أساليب الإنتاج أو لاستحداث منتجات جديدة أو فتح أسواق جديدة لها، بقدر ما كان محصلة لعمليات الدمج لمنشآت أخرى قائمة (غالبا صغيرة ومتوسطة)، والإحلال محلها في ذات الأسواق وبنفس المنتجات.[4]

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي،"**إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص27.

[2] عمار شلابي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5، ماي 2010، ص267 ص269.

[3] محفوظ جبار، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 5، فيفري، 2004، ص215.

[4] بوشو محمد نجيب، "**تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ضل تحديات اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2013، ص2.

تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، وهذا ما يمكن ملاحظته، ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم.

المطلب الثالث: آلية نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي:

أولا: ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم.

يوجد نوعين أساسين من الملاك أو المسيرين وهما:[1]

- المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.
- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

ثانيا: تكوين المالك أو المسير.

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.

ولتجنب هذا، يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي: [2]

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.
- القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.

---

[1] محمد الصالح زويتة، "**أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 64.

[2] محمد صالح زويتة، مرجع سابق، ص29 ص30.

- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة.

ثالثا: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة.

تعتبر الفكرة هي الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسة.[1]

رابعا: التمويل.

ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز.[2]

خامسا: الإجراءات القانونية.

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

- وضع الإطار القانوني: يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها، حيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنا يجب أن نراعي أن عملية التغير من شكل إلى آخر بعد بدء العمل ستكون صعبة ومكلفة ومعقدة أحيانا، لذلك يجب على الشخص أن يتوخى الحذر والدقة في اختيار الشكل القانوني المناسب.
- المسار القانوني: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة، والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري.[3]

سادسا: انطلاق النشاط الاقتصادي.

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وعند انطلاق المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

---

[1] صندرة صايبي، "**دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع قسنطينة**"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005-2004 ص20 ص21.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص125.

[3] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، "**إدارة المشاريع الصغيرة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص25.

1. الطلبيات الأولى: وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حيث يتم تجسيد العلاقة مع الزبائن من خلال تبادل الرسائل لتأكيد الأسعار ولشروط وآجال التسليم وإعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

2. وضع وسيلة العمل: وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.[1]

سابعا: تأمين المؤسسة.

نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز، فإن جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع، فالخطر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر.[2]

[1] محمد صالح زويتة، رجع سبق ذكره، ص 31.

[2] جهاد عبد الله عفانة، مرجع سبق ذكره، ص213.

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من القضايا البارزة التي حظيت باهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويبرز النمو كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي. فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم. لذا سنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره المختلفة، وأيضا تكاليفه والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدول، سواء كانت متقدمة أو متخلفة إلى غاية تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات لتحقيق أقصى معدلات الأرباح وبالتالي تراكم رؤوس الأموال. قد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها".[1]

التعريف الثاني: يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن، ويعبر عن متوسط نصيب الفرد منم الدخل المحلي، أخذا بعين الاعتبار الزيادة السكانية، أي أن تكون الزيادة في الدخل المحلي الاجمالي أكبر من الزيادة السكانية وبالتالي يعبر النمو الاقتصادي عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد".[2]

---

[1] محمد موسى حربي عريقات، "**مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص268.

[2] ياسر محمد أحمد أبو عيد، "**مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017**"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 6، العدد 01، 2020، ص 54.

التعريف الثالث: يمكن أيضا تعريف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني، فكثيرا ما يزيد الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى، مما يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فرغم زيادة الناتج المحلي إلا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا، كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقية لا نقدية فقط، إضافة إلى أن هذه الزيادة يجب أن تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها".[1]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن استنتاج تعريف للنمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن ظاهرة كمية، التي يمثلها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتزايدة باستمرار، تعبر أيضا عن التوسع الاقتصادي، ولهذا السبب يتم تعريفه فيما يتعلق بالإنتاج الخام الفعلي، والذي يعبر في الواقع عن القدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي".

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على رغم من عدم وجود أي مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومن أهم هذه العناصر هي:

أولا: الموارد الطبيعية.

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...إلخ.[2] فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع. وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة.[3]

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية وكمية هذه الموارد، فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن

---

[1] العيش أحمد، "**دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 01، جوان 2020، ص62.

[2] محمد موسى حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص271.

[3] مصطفى زرودي، "**النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص32.

يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات أعلى على هذا المنحنى.[1]

ثانيا: الموارد البشرية.

ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.[2]

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار. فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية. وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

---

[1] علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)**"، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص40ص43.

[2] بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص8.

ثالثا: رأس المال.

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الانفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الانتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها. وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية. أي على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه.[1]

رابعا: التقدم التكنولوجي.

إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما نساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة لإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول.[2]

---

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] محي الدين حمدان، **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص11 ص 12.

المطلب الثالث: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي.

أولا: محددات النمو الاقتصادي.

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة. وسيتم عرض أهم محددات النمو الاقتصادي على نحو التالي:

1.معدل الاستثمار: يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل "Solow-Swan" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة، وبالتالي هناك معدلات استثمارية كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة. أم عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فقد توصلت عدة الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنه يشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين الدخل الوطني لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت، ويقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، فضلا عن تأثيره على عناصر الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمار الخاص وميزان المدفوعات وسوق العمل.[1]

2.الادخار المحلي الإجمالي: يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية. فالادخار يعتبر محددا هاما للنمو، وزيادته من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مقبول من النمو.[2]

3.القطاع المالي: لعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة. ويعني وجود نظام مالي متطور:

---

[1] عادل زقرير، "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص12 ص13.

[2] تغريد محمد الغندور، "**المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر**"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2013، ص30ص31.

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.
- يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار.
- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة.
- يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي. ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي. على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنويع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى.[1]

4.التضخم: نظريا، قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد، عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر. أيضا يثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن المال يستحق اليوم قبل الغد. وبالتالي في المدى الطويل، يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو. والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم، وخاصة فيما يتعلق بكم الإنتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الإنتاج. وعلاوة على ذلك، قد يضعف ارتفاع معدلات التضخم أيضا فعالية أداء المؤسسات المالية والأسواق وكذلك يثبط تكاملها مع الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، عادة ما يبلغ ارتفاع معدلات التضخم ذروته عند زيادة مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وهذا بدوره يزيد المخاطر بين الشركاء التجاريين المحتملين، وبالتالي يثبط كل من التجارة الداخلية والخارجية. فيما يتعلق النشاط المصرفي، يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل قيمة مدخرات المودعين وكذلك قيمة القروض المصرفية والائتمانيات المالية الأخرى، وبالتالي فإن الميل نحو حفظ وإقراض المال ينخفض إلى حد كبير. ووفقا لذلك يزيد عدم اليقين المرتبط بالتضخم من المخاطر المرتبطة بالاستثمار والإنتاج وكفاءة أداء الأسواق.[2]

5.الانفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف

[1] عادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] عادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص13.

ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي. هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين:

- **الأول:** الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة .
- **الثاني:** الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجابا على المقدرة الإنتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري. كما تؤدي إعانات الدولة التي تمنح للمشروعات إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في قدراتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءا من مكونات الطلب الفعلي وهذا ما يؤثر مباشرة في حجم الإنتاج، وذلك شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.[1]

6.سعر الصرف: يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف سينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات. وتبعا لأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثارا توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ووفقا لفكر الهيكليين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. وهذا التأثير الانكماشي للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي أو من خلال زيادة تكاليف الإنتاج (جانب العرض). وبالنسبة لهذا لأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الإنتاج. فإذا

[1] علي سيف علي المزروعي، إلياس نجم، "**أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 2009 – 1990**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:28، العدد:01، سوريا، 2012، ص621.

ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج ولا تستطيع العناصر المتوفرة محليا أن تحل محل الواردات منها (وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول النامية)، ينتج عن تخفيض العملة المحلية زيادة حادة في تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلبا على الناتج الحقيقي.[1]

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي.

تمثل تكلفة النمو الاقتصادي التضحية والضرر الذي يمكن أن يتحمله المجتمع مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين هذه التكاليف نذكر ما يلي:

1. التكاليف البيئية والصحية:

لقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب أن النمو الاقتصادي السريع يرافقه تلوث بيئي مرتفع، وذلك لكونه يمثل السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وأيضا الدول التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

حيث أنه ونتيجة عدم توافق مصالح المجتمع من جهة ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى تعظيم الربح، وبغض النظر على الآثار المترتبة على ذلك من جهة أخرى، ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي، والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الآليات والوسائل، ثم وبعد تحقيق معدلات النمو المطلوبة يتم التوجه بعد ذلك نحو العمل على كيفية محو تلك الآثار السلبية التي خلفها النمو الاقتصادي، وهو أمر غير منطقي، ذلك أنه بإمكان هذا العامل البيئي أن يؤثر على الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والقادمة، سوءا من خلال الغازات السامة المنتشرة في الجو وما يصاحبها من صعوبة في التنفس، أومن خلال تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية، وهو الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع كبير في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي.[2]

2. التضحية بالاستهلاك:

ويقصد بها زيادة التوجه نحو الاستثمار ومنه الرفع من مخزون رأس المال من أجل زيادة الناتج في المستقبل، وبتعبير آخر وقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والرفع من حجم الدخل الوطني، وتحصيل

[1] تغريد محمد الغندور، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص72 ص73.

معدلات نمو مرتفعة، لابد من التضحية بحجم معين من الاستهلاك في الوقت الحالي بغية تعويضه في المستقبل.[1]

3. التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة الموارد الاقتصادية للمجتمع، ويتطلب ذلك زيادة حجم العمالة والحجم الساعي للعمل، حيث تعبر كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل عن التضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل مقابل أجر ما.

[1] بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة جالة الجزائر 2001-2009**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص86.

المبحث الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي.

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي، والمتمثلة في العناصر التالية:

- إجمالي الناتج الوطني.
- معيار الدخل الوطني الكلي ومعيار الدخل الوطني الكلي المتوقع.
- متوسط نصيب الفرد.
- المعايير الاجتماعية للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: إجمالي الناتج المحلي وطرق قياسه.

يعرف إجمالي الناتج المحلي **PIB** (Prouduit Intérieur Brut) على أنه: "مجموع القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي والتي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن حدود الرقعة الجغرافية لذلك البلد وبغض النظر عن جنسية عناصر الإنتاج وخلال فترة زمنية معينة محددة عادة ما تكون سنة واحدة."

هذا ببساطة أنه "يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للوطن، ولا يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يقيس إجمالي الناتج المحلي ما ينتج داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني بغض النظر عن جنسية العوامل الإنتاجية.
- يحسب إجمالي الناتج المحلي على أساس القيمة السوقية للإنتاج فأي إنتاج لا يصل إلى الأسواق لا يدخل في حساب الناتج الداخلي الخام.

يعتبر حساب إجمالي الناتج المحلي **PIB** السلع والخدمات النهائية فقط، ويقصد بالنهائية تلك السلع أو الخدمات التي تكون تامة التصنيع وجاهزة للاستخدام النهائي المعدة له، وهناك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع منها ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقا لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب أو الطرق هي: طريقة الدخل (الناتج) (طريقة تكلفة عناصر الإنتاج)، طريقة الإنفاق الكلي، طريقة الناتج النهائي من السلع والخدمات (القيمة

المضافة)، طريقة الناتج القومي الإجمالي، طريقة الدخل الشخصي، طريقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

يحسب الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي كالآتي:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{أسعارها} \times \text{مجموع السلع و الخدمات المنتجة}$$

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية} - \text{الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس} \times 100}$$

إذا كان الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة (السنة الجارية) أكبر من الناتج الإجمالي للفترة السابقة (سنة الأساس) نقول ان الدولة حققت نموا اقتصاديا بمقدار تلك الزيادة (نسبة مئوية)، وتكون الدولة قد حققت انكماشا. [2]

المطلب الثاني: معياري الدخل الوطني الكلي والدخل الوطني الكلي المتوقع.

1.معيار الدخل الوطني الكلي: يقترح الاستاذ سيد "Meade " قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2.معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ

[1] كاكي عبد الكريم، العقاب محمد، رابحي المختار، "**العلاقة بين الصادرات واجمالي الناتج المحلي: دليل تجريبي من الجزائر**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص300.

[2] زين الدين حماشي، "**مطبوعة في الاقتصاد الكلي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة سطيف، 2021-2022، ص14.

بالاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل[1]، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

المطلب الثالث: متوسط نصيب الفرد (متوسط الدخل الفردي).

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات الكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

1. **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-}} \times 100$$

حيث:

CM_S : معدل النمو البسيط.

Y_t: معدل الدخل الحقيقي في السنة t.

Y_{t-1} : معدل الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

2. **معدل النمو المركب:** يقس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CM_c: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية تطبيقية**"، كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص61.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct}: معدل النمو المركب في السنة (t).

t: الزمن.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الرابع: المقاييس الاجتماعية للنمو الاقتصادي.

ظهرت حركة المؤشرات (المقاييس) الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وتمثل عدة معايير منها المعايير الصحية والتعليمية، معايير التغذية.

1. المعايير الصحية:

يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ويمكن استعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه "العتبة "مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة **WHO**.[2]

2. المعايير التعليمية:

[1] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص06ص07.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص248.

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها نقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين، ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع أي نسبة الأمية.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، وبنفس طريقة المعايير الصحية فانه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب، ولها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" **"UNESCO"**.[1]

3. معايير التغذية:

العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.[2]
- الأنصبة النسبية للخضراوات والمنتجات الحيوانية من نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية.
- الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي.[3]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص250.

[2] محمد عبد الحميد شهاب، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، المكتبة العربية، كلية إدارة الاعمال جامعة الطائف، كلية التجارة جامعة دمياط، طبعة 1440-1441هـ، ص 390.

[3] سعد طه علام، فريد احمد عبد العال، "**اقتصاديات التنمية البشرية**"، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012، ص128.

خلاصة الفصل:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم وجود تعريف دقيق وموحد لها، ويرجع ذلك بالخصوص لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي من دولة لأخرى، وكذا لاختلاف فروع النشاط الاقتصادي ولتعدد المعايير المعتمدة في تعريفها إلى غير ذلك من الأسباب، إلا أنه وللتقليل من هذه المعاناة تشترك معظم الدول في معايير معينة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعدد العمال ورقم الأعمال والعديد من المعايير.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص هامة متمثلة أساسا في مرونتها الكبيرة وبساطتها وانتشارها الواسع، مما أدى إلى جذب اهتمام المستثمرين بها على غرار أهميتها الكبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تكوين الناتج الوطني

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام العديد من الدول، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، كونها تمثل الركيزة الأساسية في التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من حيث مساهمة هذا القطاع في كل من التشغيل والمساهمة في خلق القيمة المضافة، وزيادة الناتج المحلي...الخ، كما أن الخصائص والمميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة يتصف بالتجديد والتغير المستمر، أكسب هذه المؤسسات أهمية ومكانة بارزة ضمن اقتصاديات دول العالم وجعلها محل اهتمام متزايد من قبل العديد من الدول التي عملت على تشجيع بروز هذا النوع من المؤسسات.

وباعتبار النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي ككل، ومعيار للتفريق بين الدول المتقدمة والنامية، سعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة بالاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية للنهوض بعجلة النمو، فقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة وقفات حاسمة ومهمة سعت من خلالها الدولة إلى الاهتمام المتزايد بمختلف المجالات التي تحيط به.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج الوطني.**

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد تحقق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بفضل الاستثمارات التي أنجزها الخواص بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، وظلت هذه المؤسسات تسير وفق الإجراءات والقوانين التي وضعتها الدولة لتوجيهها وتحديد مجلات تدخلها.

سيتم التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال مع التركيز على مرحلة الثمانينات وما بعدها لأنه قبل هذه الفترة كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا ثانويا.

المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1963-1982.

خرج المستعمر الفرنسي من الجزائر تاركا خلفه ما يمكن تشبيهه بالأرض المحروقة، فطوال تواجده الاستعماري الذي قارب القرن ونصف لم يوجد أي بنية صناعية متكاملة، فالمؤسسات القليلة التي تركها كانت بالأساس مرتبطة بشركات استعمارية كبرى ترتكز على الصناعات الاستخراجية لنهب ثروات البلد، بالإضافة لبعض الصناعات الصغيرة الأخرى، ومما زاد من تعقيد الوضع بقاء هذه المؤسسات من دون إدارة أو كفاءة تقنية لتشغيلها بسبب مغادرة ملاكها، مما اضطر العمالة إلى أن يبادروا بتشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة في إعادة تنظيم القطاع الصناعي.[1]

فالسياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر والتي كانت ترتكز على إنشاء المركبات والمصانع الضخمة جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا لم يحظ بالاهتمام إلا في بعض القوانين المتممة كقانون 1966 المتعلق بالاستثمارات الذي اهتم بضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي والوطني ووضع لذلك مبادئ وأسس وضمانات تحكمها الدولة كما ورد في نفس القانون ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير محددة قانونيا حيث ميز بين بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي والرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني.[2]

إذ وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964م ما بين 345 و413 مؤسسة كانت تحت تصرف نظام التسيير الذاتي وكانت تتميز أغلبها بصغر حجمها، ولم يكن قطاع التسيير الذاتي بها

---

[1] لفقير حمزة، "**روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016-2017، ص116.

[2] بن حراث حياة، "**سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص40.

يسيطر إلا على 6.5% من اليد العاملة مقارنة بـ 49.9% بالنسبة للشركات الوطنية، 41.2% للمؤسسات الخاصة، لذلك عملت الدولة في نهاية الستينات على تحويل المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية تحت رقابة الدولة واعتماد الصناعات المصنعة كمرتكز أساسي لاستراتيجية التنمية في إطار الاشتراكية. لقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة التصنيع وهيمنة الأهداف الاجتماعية على الحياة الاقتصادية.[1]

في حين أكدت مواد أخرى من هذا القانون، صراحة على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية حيث جاء فيه: "وفي الفروع المعتبرة والحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فإنه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمار فيه".

وبشكل عام لم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 1963-1982 مستقلة بل كانت مجرد قطاع مكمل ما عرف بالمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام الذي يعد محرك السياسة الاقتصادية وأداة لتدعيم عملية التنمية الشاملة للبلاد، فخلال تلك الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم تجاه القطاع الخاص، لذلك لم يشهد سوى نموا بسيطا على هامش المخططات الاقتصادية وذلك نتيجة الاعتقاد بأن القطاع الخاص استغلالي وفقا لما جاء في ميثاق الوطني سنة 1976 الهدف من وراء هذا التهميش وإطلاق مصطلح الملكية الخاصة الاستغلالية، هو الحد من توسع المؤسسات الخاصة من خلال أحكام الرقابة عليها، وفرض الضرائب التي تحد من قدرتها على التمويل الذاتي، وهذا ما شكل عبئا على إنتاجها، إلى فرض تشريعات العمل المتشددة وسد أبواب التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، مما دفع هذه المؤسسات بصفه عامة إلى التوجه إلى الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات، أما فيما يخص الصناعة فقط تبنى رأس المال الخاص استراتيجية إحلال الواردات في السلع الاستهلاكية النهائية، والصناعات النسيجية، والصناعات الكيميائية البسيطة، وصناعة التحويل البلاستيكي ومواد البناء.[2]

المطلب الثاني: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1982-1988.

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخطط الخماسي الأول (1980-1984م)

---

[1] رشاد بلالطة، "**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017**"، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، العدد الثالث، ديسمبر 2019، ص34.

[2] غنية العيد شيخي، "**دور الشركة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعاكسها على التجارة الخارجية**"، مذكرة الماجيستر في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2009، ص84.

والثاني (1985-1989م) يجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن الصناعات المصنفة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة أو الخاصة، سواء القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات أو القوانين المتعلقة بالاستثمار للقانون المؤرخ في (21-08-1982م) والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها:[1]

- الحق في التحويل الضروري للحصول على التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- الموافقة ولو بشكل محدود بتراخيص الاستيراد العامة كذلك بنظام الاستيراد بدون دفع.

لكن رغم ظهور هذا القانون ظلت هناك بعض العراقيل التي تعيق تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويتضح ذلك من خلال:[2]

- فتح الاعتماد والذي أصبح إجباريا لكل استثمار يجب ألا تتعدى 30 مليون دج، من أجل إنشاء مؤسسات المسؤولية المحدودة أو شركات المساهمة، و10 مليون دج، بالنسبة لإنشاء المؤسسات الفردية أو الجماعية.
- يمنع عن الفرد أن يملك أكثر من نشاط.
- كانت الإجراءات القانونية تفرض على المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني، هذا الإجراء كان سببا في إبعاد المستثمرين الوطنيين غير المقيمين عن قطاع الاستثمار الاقتصادي، واستخدام مواردهم المالية في نشاطات موازية.
- اعتماد قانون سياسة الاحتكار في توجيه الاستثمارات، حيث يعد بعض النشاطات غير محسوس بالاستثمار فيها، فهي إما حكرا على القطاع العام، أو أنها مشبعة.

لقد تم صدور عدة قوانين مدعمة بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها إنشاء الديوان الوطني لترقية الاستثمار الخاص 1983 ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كما ركز المخطط الخماسي الأول على ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها في امتصاص العجز المسجل آنذاك ولقد استفادت من 3 مليارات دينار جزائري خلال هذا المخطط. وبصفة عامة تميزت هذه المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات ببناء قاعدة صناعية واسعة تحققت بفضل مجهودات الاستثمارات الضخمة وتدخل الدولة المباشر في التنمية الاقتصادية وكان قطاع المؤسسات الصغيرة

[1] رشاد بلالطة، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] غنية العيد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص85.

والمتوسطة في طور الجنين يعكس طريقة التسيير الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة المبررة بالأولويات الوطنية والحكومة آنذاك بحتمية إنشاء بنية تحتية صناعية ثقيلة.

كما عرفت هذه المرحلة إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة نظرا لما أملته الضرورة التي كانت تتميز باختلالات كبيرة في مختلف الأصعدة.[1]

فبظهور الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والدليل على الاهتمام بهذه المؤسسات والتزايد المستمر لعددها، الجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط الخاصة بسنتي 1984 و1987:[2]

الجدول رقم 02-01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال سنتي (1984-1987).

البيان	1984				1987			
	عامة	%	خاصة	%	عامة	%	خاصة	%
مناجم ومقالع	48	14,07	204	1,44	10	4,48	242	1,62
الصناعة الحديدية	37	10,85	1025	7,24	31	13,9	1487	6,98
مواد البناء	129	37,82	1328	9,38	76	34,08	1388	9,31
كمياء وبلاستيك	7	2,05	246	1,73	10	4,358	346	2,32
صناعات غذائية	13	3,8	4378	30,93	8	3,58	4659	31,27
نسيج	30	8,79	34482	24,6	19	8,52	2774	18,62
جلود وأحذية	4	1,2	850	6	1	0,4	769	5,16
خشب وورق	69	20,83	2139	15,11	63	28,25	2439	16,37
نشاطات متنوعة	4	1,2	502	3,54	6	2,6	795	5,33
المجموع	**341**	**100**	**14154**	**100**	**224**	**100**	**14899**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، السلسلة الإحصائية رقم 55.

تشير المعطيات الرقمية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية كانت تميل إلى التركيز على فروع معينة وتحافظ نسبيا على هذا الميل خلال تلك الفترة، حيث كانت أهم الفروع التي ترتكز فيها هذه

[1] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] بن حراث حياة، مرجع سبق ذكره، ص43ص44.

المؤسسات هي مواد البناء، الخشب والورق، مناجم ومقالع، ويمثل مجموعها أكثر من 72% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي كان يبلغ عددها 341 مؤسسة في سنة 1987.

أما في سنة 1978 كانت أهم الفروع التي ترتكز عليها هي: مواد البناء والخشب والورق والصناعة الحديدية، مع انخفاض كل من فرعي المناجم ومواد البناء قد سجلا انخفاضا، حيث تم توقيف 38 مؤسسة في فرع المناجم و53 مؤسسة في فرع البناء، وذلك أدى هذا إلى انخفاض العدد الإجمالي لهذه المؤسسات من 341 مؤسسة سنة 1984 إلى 224 مؤسسة سنة 1987. ولقد حافظت على نفس التوجه تقريبا كل من الصناعة الغذائية، النسيج والخشب إلا أنه سجل في فروع النسيج (تسجيل توقيف 708 مؤسسة)، كما عرف فرع الصناعة الحديدية ارتفاعا ملحوظ في عدده بانتقاله من معدل 7.24% إلى معدل 9.98% ونتيجة لذلك فالعدد الإجمالي للمؤسسات انتقل من 14154 مؤسسة سنة 1984 إلى 14899 سنة 1987 أي بزيادة قدرها 5.26% حيث تم إنشاء 745 مؤسسة جديدة.

المطلب الثالث: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1988-2001.

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية وضمن هذا الإطار تم وضع الأهداف العامة التالية: [1]

- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية، وإخضاعها للقواعد التجارية.
- تحرير الأسعار.
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

وبغية تحقيق الأهداف المسطرة تم اتخاذ التدابير التالية:

➢ **صدور قانون النقد والقرض:** 14 أفريل1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة، وهذا ما يتضح جليا في مادته 183 والتي يشير فيها إلى مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ومنه فتح الطريق لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة دون استثناء بالإضافة إلى حرية إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر.

[1] نوي نور الدين، "**دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2013**"، مجلة التسيير والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2016، ص322 ص323.

➢ **صدور قانون الاستثمار**: في 1993/10/05 والذي جاء لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد الوطني والذي نص على ما يلي:

- حق الاستثمار بحرية.
- المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص الوطنيين والأجانب.
- تدخل الدولة محدود في منح التحفيز للاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالجباية.
- إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها.
- إلغاء اعتماد مشاريع الاستثمار وتعويضها بتقديم التصريح فقط وكذا تخفيف الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات وتحديد مدة دراسة الملفات بـ 60 يوما.
- توضيح وتخفيف، تدعيم الضمانات وتشجيع الامتيازات الجبائي والجمركية.
- تدعيم تشجيع الاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة: النظام العام، النظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها والنظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

➢ **إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:** تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية كوزارة منتدبة سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994، تعمل الوزارة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها الصناعي، بالإضافة إلى الدعم والمساعدات التي تقدمها لها، ولا تساهم الوزارة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنعها من المساهمة في حل العديد من المشاكل التي تعترضها، وقد بدا اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1995 أي بعد إبرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وتم توسيع مهام الوزارة ليشمل مجالات جديدة مثل :

- التعاون الدولي والجهوي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حل مشكلة العقار.
- ترقية المناولة.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➢ **قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 08/18 المؤرخ في 12-12-2001:** المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، من خلال هذه الخطوة الهامة التي خطاها المشرع نلاحظ أنه قد بدأ في تجسيد نواياه حول الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح

ضبط الإجراءات المتعلقة بالتسهيلات الإدارية الواجب تطبيقها خلال إنشاء مؤسسة ما، إضافة إلى إعطاء تعريف صريح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إنشاء بعض الهياكل والمؤسسات الإدارية التي تهدف إلى السير الحسن لهذا النوع من المؤسسات ودعمها بمختلف الوسائل القانونية والمالية والمادية وحتى الوسائل البشرية.

ولكي تساهم بفعالية أكثر في تأطير ومراقبة وتطوير القطاع، أنشأت الوزارة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المحاضن والمشاتل، مراكز التسهيل والمركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] ومنذ تبني نظام اقتصاد السوق، تم اعتبار تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة.

[1] نوي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص223 ص224.

المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة كيفيات حسب الغرض من التقسيم، وسيتم تناول التقسيم حسب حجمها، قطاع نشاطها وحسب المنطقة الجغرافية (الجهات).

المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تصنيفات حسب حجم المؤسسة (مصغرة، صغيرة، متوسطة) ومن هنا سنتعرف على الحجم أكثر سيطرة وهيمنة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2022 من الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عددها	النسبة المئوية%
مؤسسات مصغرة (1-9 عمال)	15753	%97.53
مؤسسات صغيرة (10-49 عامل)	357	%2.21
مؤسسات متوسطة (50-250 عامل)	42	%0.26
المجموع	**16152**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 37، ص09.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل إلى 16152 مؤسسة خلال سنة 2020، حيث تم توزيع هذه المؤسسات حسب الحجم إلى مؤسسات مصغرة الحجم بـ 15753 مؤسسة، مؤسسات صغيرة الحجم بـ 357 مؤسسة ومؤسسات متوسطة الحجم بـ 42 مؤسسة، والشكل الموالي يبين لنا صورة أكثر وضوحا لهذا التوزيع:

الشكل رقم 02-01: التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

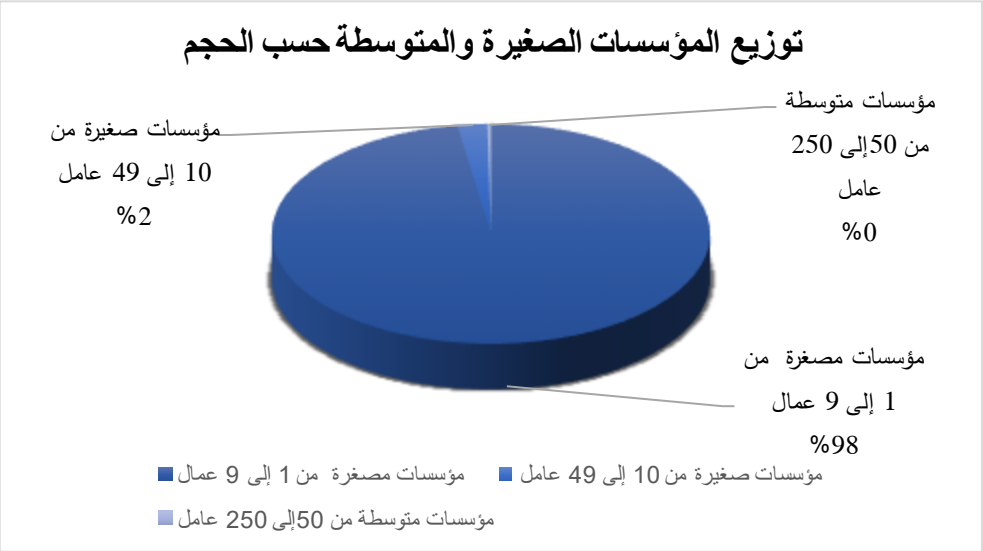

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02-02 باستخدام برنامج Excel 2013.

من خلال ملاحظتنا للشكل فإن أغلبية المؤسسات في الجزائر هي مؤسسات مصغرة بما يقارب 98% من النسبة الإجمالية، ثم تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة بعيدة من الأولى 2% وهي شبه منعدمة، نستطيع أن نفسر النسبة الكبيرة للمؤسسات المصغرة التابعة للقطاع الخاص لسهولة تأسيسها مقارنة بباقي الأنواع، والأكثر تفضيلا من قبل الأفراد، والأكثر تطورا بالإضافة إلى الإجراءات والتسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **"ANSEJ"**، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **"CNAC"**، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة **"ANGEM"**، حيث حفزت الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكن معظمها كانت مؤسسات مصغرة حيث تساهم بنسبة كبيرة في الزيادة العامة للمؤسسات.

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط.

قبل التطرق لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من 04 شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي:

- **الخدمات** تضم: النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.
- **البناء والأشغال العمومية.**
- **الفلاحة والصيد البحري.**

- **الصناعة التحويلية** تضم: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء، مطاط، بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم 02-03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط.

قطاع الأنشطة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	إجمالي المؤسسات	النسبة المئوية %
الفلاحة والصيد البحري	7447	93	7540	%1.11
الطاقة والمناجم	3088	2	3090	%0.46
البناء والأشغال العمومية	191438	16	191454	%28.23
الصناعة التحويلية	104529	69	104598	%15.42
الخدمات	371555	59	371614	%54.79
المجموع	678057	239	678296	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 37، ص10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط، بحيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة نسبة ضئيلة من إجمالي عدد المؤسسات حيث بلغ عددهم 239 مؤسسة عامة خلال سنة 2020، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغت 678057 مؤسسة خاصة بحيث قطاع الخدمات هو أكثر قطاع مسيطر مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحا لهذا التوزيع:

الشكل رقم 02-02: التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط خلال السداسي الأول من سنة 2022.

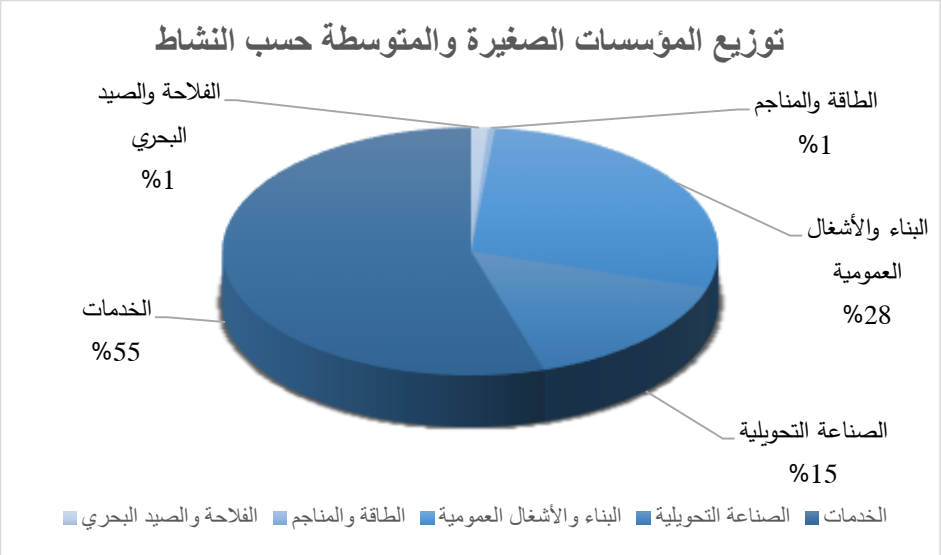

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02-03 باستخدام برنامج Excel 2013.

من خلال ملاحظتنا للشكل يتبين لنا أن أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2022 تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 57% وهي النسبة الأكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى، يليها مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 27%، والصناعة التحويلية بـ 15%، وبنسبة ضعيفة جدا في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1% وتكاد تنعدم بقطاع خدمات الصناعة.

نبرر المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات من مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى سهولة تأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات وخصوصا التجارة، كما أن الإمكانيات التي يستلزمها قطاع الخدمات تكون عادة في المتناول ويمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانيات ضخمة.[1]

أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة، فإن القطاع الخاص لا يتجه كثيرا إليهما بحكم أنهما يتطلبان إمكانيات كبيرة نوعا ما، مما يجعل العمل مقتصرا على بعض الصناعات الخفيفة كصناعة الآجر تقليديا الذي يصنع في ورشات خاصة، وكذلك ما يعرف بنشاط المناولة.

كذلك قطاع الفلاحة والصيد البحري نسبته ضعيفة جدا كون هذا القطاع يحتاج إلى مجهود كبير مما يجعل الخواص لا يتجهون إليه كثيرا، ويقتصر غالبا على العائلات التي تمتلك أراضي فلاحية

[1] سعود وسيلة، "**حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2016، ص105.

تستثمرها أو كمهنة متوارثة من الأجداد كالصيد، أما المؤسسات الجديدة من هذا النوع فهي قليلة في هذا المجال.

أما الخدمات ذات الصلة بالصناعة، فهي تتطلب استثمارات ضخمة فهي غالبا تشير إلى المحروقات، والمياه والطاقة وغيرها مما لا يشجع الخواص على اختيارها كنشاط عمل إلا نادرا.

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية.

يمكن توضيح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2022 حسب المناطق الجغرافية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02-04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية.

الجهات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية %
الشمال	471786	%69.58
الهضاب العليا	149104	%21.99
الجنوب	57167	%8.43
المجموع	678057	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، رقم37، ص12.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهة الشمال تحتل المركز الأول بعدد 471786 مؤسسة، وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، وتليها منطقة الهضاب العليا بـ 149104 مؤسسة، وأخيرا منطقة الجنوب بـ 57167 مؤسسة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى التي تحظى بأهمية لدى المقاولين، والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحا لهذا التوزيع:

الشكل رقم 02-03: التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات.

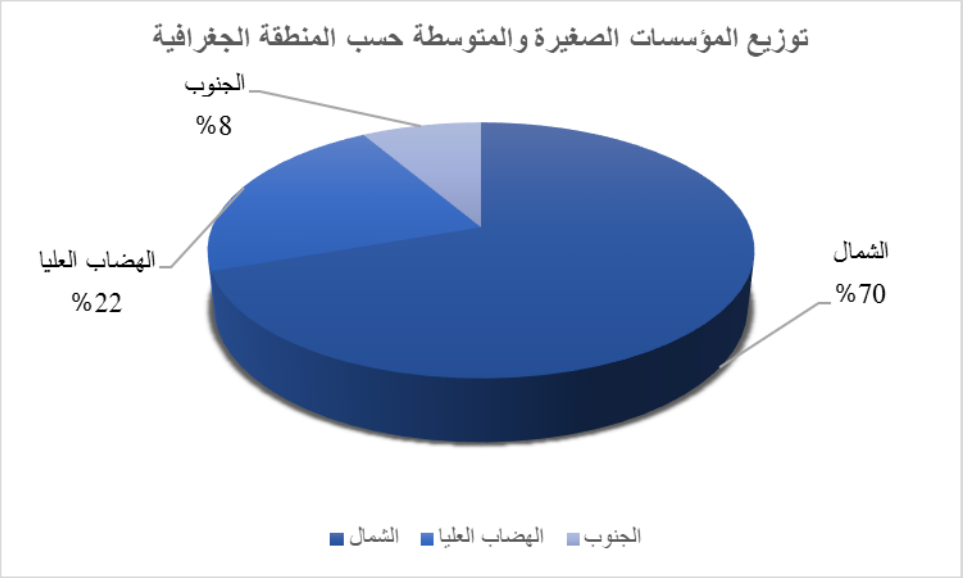

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02-04 باستخدام برنامج Excel 2013.

من خلال ملاحظتنا للشكل تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في جهة الشمال بنسبة 70% تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة تقارب 22% والجنوب بنسبة 8% لسنة 2020. إن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية، بصفتها أحد نقاط القوة للنظام الاقتصادي، ذلك أن الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إحداث توازن جهوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الوطن في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ناتج للتوزيع السكاني المتمركز بالمناطق الشمالية بصفة كبيرة، حيث تتوفر على بنى تحية.

المبحث الثالث: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج الوطني.

يمكن إبراز إسهام المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال التعرف على مدى مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التشغيل، الناتج الداخلي الخام **PIB** والقيمة المضافة **VA**.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل (التشغيل) خلال الفترة (2000-2020).

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص. ولا شك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر غير أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي. ويمثل الشكل التالي بعض الإحصائيات الرسمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

الشكل رقم 02-04: مساهمة PME في التشغيل (2000-2020)

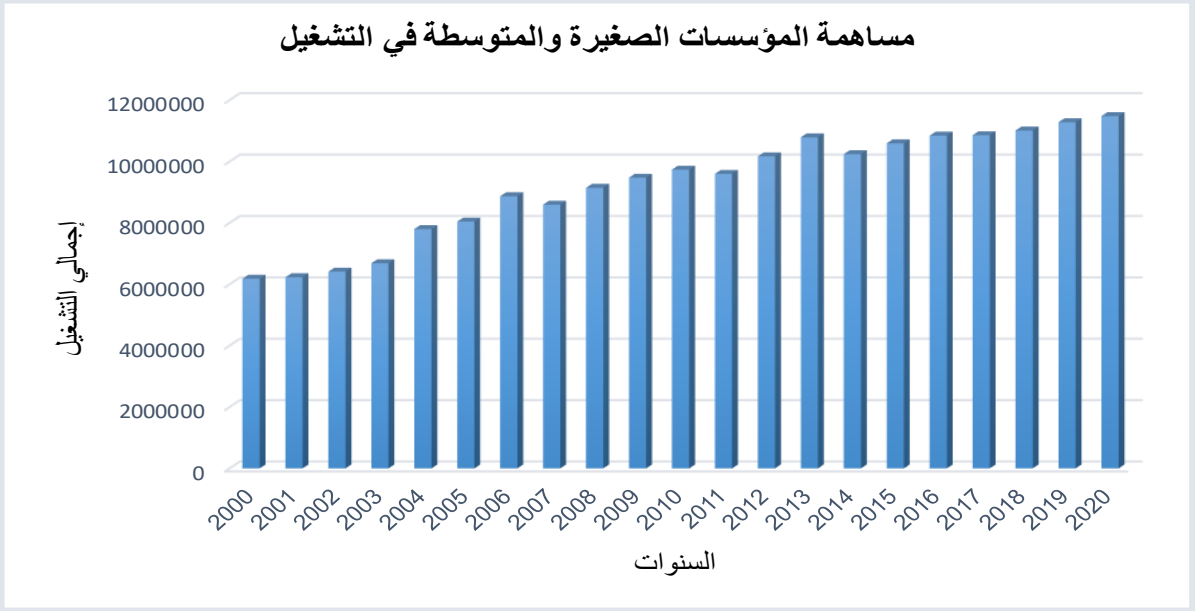

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2013.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تغيرات في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاع تدرجي في التشغيل على طول هذه الفترة، بحيث نرى زيادة ونمو مستمر في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000 إلى غاية 2006، حيث ارتفع عددها من 6179992 منصب إلى 8868804 منصب وهذا راجع إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مما ينتج عنه زيادة في توفير مناصب الشغل، أما سنة 2007 سجلت انخفاض في عدد التشغيل بـ 8594000 منصب وهذا راجع لحدوث الأزمة المالية التي أثرت على المؤسسات المالية مما أدى إلى الإفلاس ومنه تسريح عدد من العمال كخطوة أولى في مواجهة الضائقة المالية، أما سنة 2008 زادت المساهمة في التشغيل بـ 9146000 منصب وهذا راجع لتبني الدولة للمخططات الخماسية منها (2004-2009) و(2010-2014) بسبب الاعتماد على فائض مداخيل مبيعات البترول إذ تستسلم هذه الأخيرة ملائمة توفير المناخ الجيد للاستثمار.

ومن هذا كله نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما كانت في تطور مستمر كلما زاد تطور مناصب الشغل، وهذا ما سوف يؤثر على نسبة المعيشة حيث سوف تقلل من نسبة البطالة خاصة لفئة الشباب وذلك بتوفير مناصب الشغل مما يؤدي الحصول على مصدر للدخل ويقوم بتخفيف العبء حتى عن الدولة بمحاولة توفير احتياجات المجتمع. ونجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

أكبر القطاعات الاقتصادية استيعابا لليد العاملة، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة، والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية، وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها من مشاكل لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال ادماجه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2016).

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ويرتكز دورها بشكل أساسي في الاقتصاد الجزائري وهذا خارج قطاع المحروقات، والشكل الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم 02-05: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2001-2016).

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2013.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في تطور وتزايد مستمر، حيث ارتفعت قيمتها من 2041.7 مليار دج سنة 2001 وضلت في تزايد إلى غاية سنة 2016 بقيمة 9928.9 مليار دج، بحيث استطاعت المؤسسات تمويل التنمية المحلية

خارج قطاع المحروقات، وذلك مما يتميز من مرونة وقدرة الانتشار في أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في تمويل الدخل الوطني.

ومن هذا نستنتج وجود تطور كبير ومحسوس في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من أجل تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي للبلاد.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2021).

إن تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة يمكننا من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لذلك فإن تحليل هذه المساهمة ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة، وفي هذا السياق يوضح لنا الشكل التالي حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة:

الشكل رقم 02-06: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2000-2020).

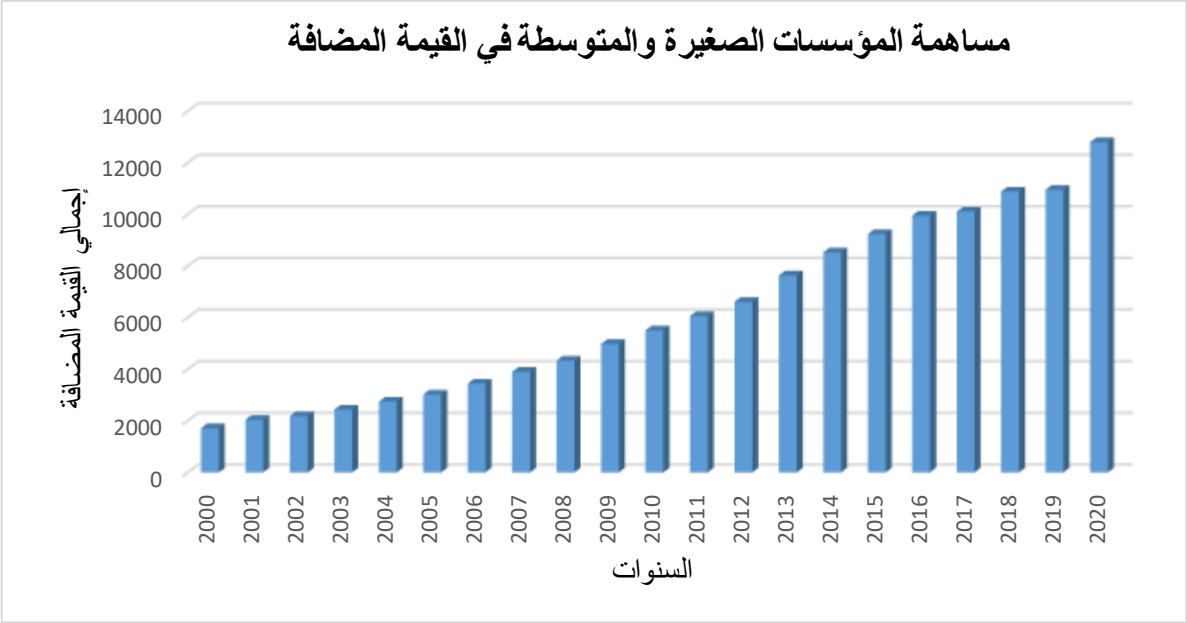

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel 2013.

نلاحظ من خلال الشكل أن القيمة المضافة في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة (2000-2020)، هذا نتيجة إدراج سلسلة السياسات والبرامج التي وضعتها الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها حقل خصب لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وهذا في مختلف الأنشطة، حيث أنها

قد أنتجت قيمة مضافة معتبرة خلال هذه الفترة، فقد بلغت قيمتها سنة 2000 حوالي 1714.6 مليار دج، لترتفع القيمة سنة 2020 إلى 12798.09 مليار دج، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص هي المساهمة بحصة كبيرة في خلق القيمة المضافة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي، هذا راجع إلى نمو تعداد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في القطاع الخاص من خلال تشجيع الجزائر لهذا النوع من الاستثمارات وانشاء هياكل وهيئات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا نستنتج قوة ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة بباقي الدول، هذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فبدأ الاهتمام يتزايد من بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وصدور بعض القوانين لتدعيم تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، التي كان لها أثر كبير على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بذلت الجزائر جهود للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم والبيئة المناسبة لمزاولة أنشطة هذا القطاع واستمرارها وذلك لضمان الدور التي تؤديه النمو الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في جانب الرفع من الدخل الوطني الخام، توفير واستحداث مناصب شغل وتخفيض معدلات البطالة كذلك مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

الفصل الثالث:

قياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

قد تحدثنا في الفصلين النظريين السابقين عن المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، وتطرقنا إلى الجوانب الأساسية المتعلقة بها، وسنسعى من خلال هذا الفصل الإجابة عن الإشكال الرئيسي للدراسة المتمثل في: هل تؤثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي لحالة الجزائر في الفترة (2000-2020).

ومن هنا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: تقديم عام لمتغيرات الدراسة.**
- **المبحث الثاني: دراسة استقرارية متغيرات النموذج، تحديد درجة التأخير الأمثل والتكامل المشترك بين المتغيرات.**
- **المبحث الثالث: نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".**

المبحث الأول: تقديم عام لمتغيرات الدراسة.

سنقوم في هذا المبحث بعرض شامل للمتغيرات المفسرة المتمثلة في (القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشغيل)، والمتغير التابع الناتج الداخلي الخام الذي يعتبر أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020) وتحليل تغيراتها والإحصائيات الوصفية لها بالاعتماد على برنامج Eviews10.

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة.

قبل البدء في الدراسة التطبيقية لابد من التعريف بمتغيرات الدراسة وإعطاء صورة واضحة عنها لكي يتوضح لنا مضمون العمل التطبيقي.

1. **المتغير التابع:** المتغير التابع في حالتنا هذه هو التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام.

- **الناتج الداخلي الخام (Y):** يعتبر الناتج الداخلي الخام صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي، كما يستخدم هذا الناتج والتغيرات الحاصلة فيه كمعيار للنمو الاقتصادي.

يستخدم هذا المؤشر كرقم قياسي للنشاط الاقتصادي لقياس مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة. هذه الطريقة تسمح لنا إذن بالحصول على قياس الإنتاج الكلي لمختلف السلع، فنؤولها عادة لقياس الناتج الحقيقي الاقتصادي، لذلك سنأخذ بيانات الناتج الداخلي الخام للجزائر في الفترة (2000-2020).

2. **المتغيرات المستقلة:** تمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(X_1)، القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(X_2)، قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (X_3).

- **التشغيل (X_1):** يعرف بأنه عملية إلحاق العمال بالوظائف المخصصة لهم في المؤسسة والتي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم.
- **القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(X_2):** هي الفرق بين القيمة النهائية للمنتج أو الخدمة وتكلفة المواد الخام والعمالة، تعتبر مقياس للإنتاجية والكفاءة، حيث يمكن للمؤسسات تحسين العمليات الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها.
- **قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (X_3):** يشير إلى توفير رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكينها من النمو والتوسع، يمكن أن يكون الاستثمار عبارة عن تمويل رأس المال أو تمويل المشاريع الجديدة أو التوسع في الأعمال التجارية الحالية. ويساعد في توفير فرص عمل جديدة وزيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: دراسة تطور متغيرات الدراسة.

سنقوم بعرض السلسلة الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي تتكون من 21 مشاهدة، حيث اعتمدنا على مصادر مختلفة كالبنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء، ثم نقوم بتحليل تغيراتها.

1. دراسة تطور الناتج الداخلي الخام:

نلاحظ ارتفاع تدريجي للناتج الداخلي الخام من سنة 2000 حتى 2008 والذي قدر بقيمة 11043704000000 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط ثم انخفض سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على كل المؤشرات الاقتصادية (الصادرات، أسعار النفط، النمو الاقتصادي) ثم عاد للارتفاع من جديد بداية من سنة 2010 حتى 2019 بسبب ارتفاع النفط الجزائري وبعدها انخفض في السنة الأخيرة بسبب مخلفات وباء كورونا وغيرها من الأزمات.

الشكل رقم 03-01: منحنى تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020).

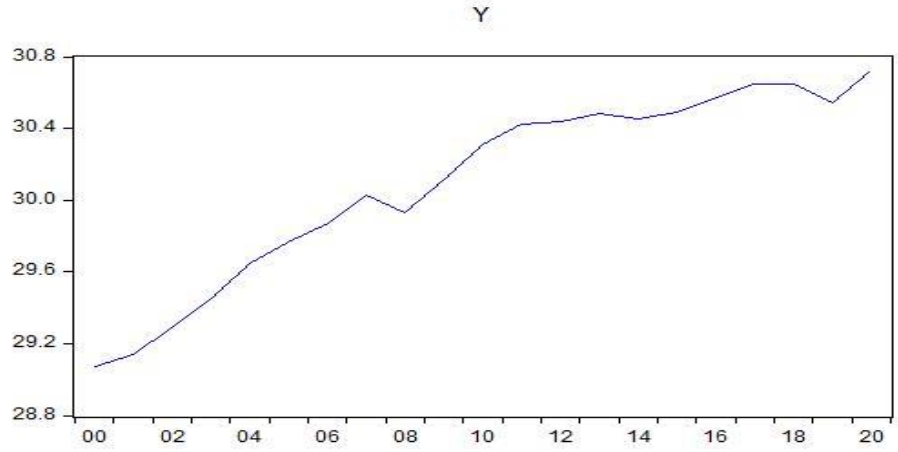

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىEviews10 .

2. دراسة تطور التشغيل:

نلاحظ من خلال الشكل الموالي ارتفاع تدريجي للتشغيل بداية من سنة 2000 إلى غاية 2006 الذي وصل إلى قيمة 8868804 وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الدولة من فتح الآفاق للمستثمرين مما أدى إلى زيادة مناصب العمل وبعدها انخفض سنة 2007 وهذا راجع إلى نقص الدعم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما أدى الى تسريح بعض العمال، وبعدها ارتفع على طول فترة الدراسة الباقية وهذا راجع بفضل المخططات الاقتصادية الخماسية التي وضعتها الدولة.

الشكل رقم 03-02: منحنى تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020).

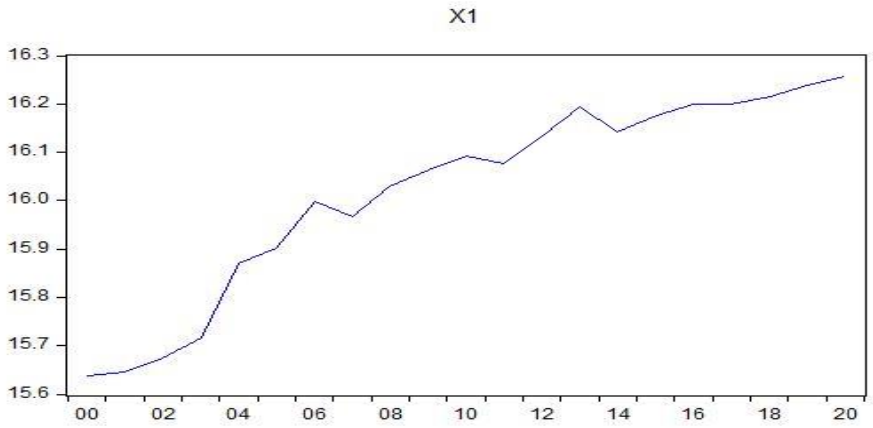

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىEviews10 .

3. دراسة تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نلاحظ ارتفاع سريع للقيمة المضافة على طول فترة الدراسة وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج والتنوع الاقتصادي الناتج بفضل زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك في هذه الفترة طرحت الدولة مجموعة من المخططات الاقتصادية في دعم المشاريع وهذا من أجل تمويل الميزانية العامة للدولة، كما أن الجزائر انتقلت من الاقتصاد الممركز إلى اقتصاد السوق، وسنت بعض الاصلاحات الاقتصادية والذي بفضلها ساهمت في تشجيع الاستثمار مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة.

الشكل رقم 03-03: منحنى تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2020).

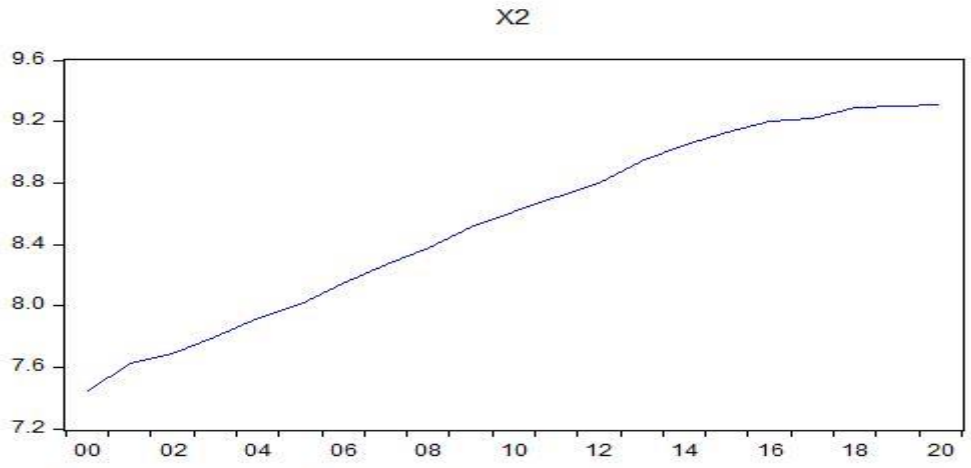

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

4. دراسة تطور قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نلاحظ ارتفاع تدريجي للاستثمار من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث قدرت قيمته 2401890 وهذا راجع إلى تشجيع الاستثمار عن طريق مجموعة الإصلاحات (عدم فرض الضرائب) كما قامت الدولة بطرح مجموعة من المخططات الخماسية وبعدها انخفضت سنة 2008 بقيمة 90788 وهذا بسبب أزمة الكساد التي تلازم الأوضاع الاقتصادية وبذلك تراجع الإقبال على المخاطر من طرف المستثمرين، كما أننا نلاحظ ارتفاع قيمة الاستثمار بداية من سنة 2010 إلى آخر سنة 2020 بقيمة 1898520 بسبب تحرك عجلة الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار النفط.

شكل رقم 03-04: منحنى تطور قيمة الاستثمار خلال الفترة (2000-2020).

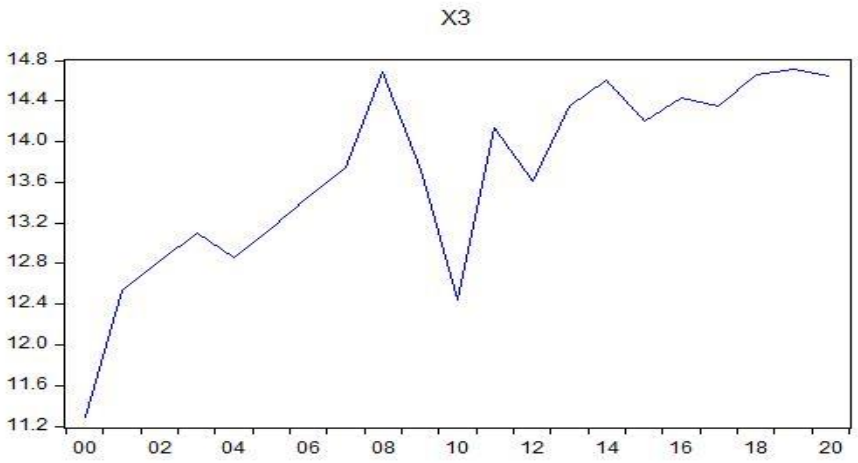

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

ونتيجة قياسية تحليلية نلاحظ أن جميع المنحنيات متوسطها غير ثابت وغير دورية وتباينها الخاص المتعلق بالزمن غير ثابت، مما يشير إلى وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة ومنه السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى وللتأكد من ذلك يمكن اللجوء إلى الاختبارات الخاصة بالاستقرارية.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

سنعتمد في هذا المطلب على مقاييس النزعة المركزية والتشتت المختلفة (المتوسط، الوسيط، الانحراف المعياري.....) بالإضافة إلى إحصائية Jarque-Bera الخاصة بالمتغيرات كل على حدة من أجل تحليل تغيراتها في الفترة (2000-2020).

1. التحليل الإحصائي الخاص بمتغير الناتج الداخلي الخام:

تتكون سلسلة الناتج الداخلي الخام من 21 مشاهدة خلال الفترة (2000-2020)، حيث بلغ المتوسط 30.09714 ووسيط ب 30.31 في حين أكبر قيمة هي30.27 وأصغر قيمة تعادل29.07، أما انحرافها المعياري يقدر بـ0.526518 أما معامل الالتواء فيساوي 0.660608- تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسارا بمعامل تفلطح 2.131658، وبما أن قيمة Jarque-Bera أقل من 5.99 والقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية Ho التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 03-05: الإحصائيات الخاصة بمتغير الناتج الداخلي الخام.

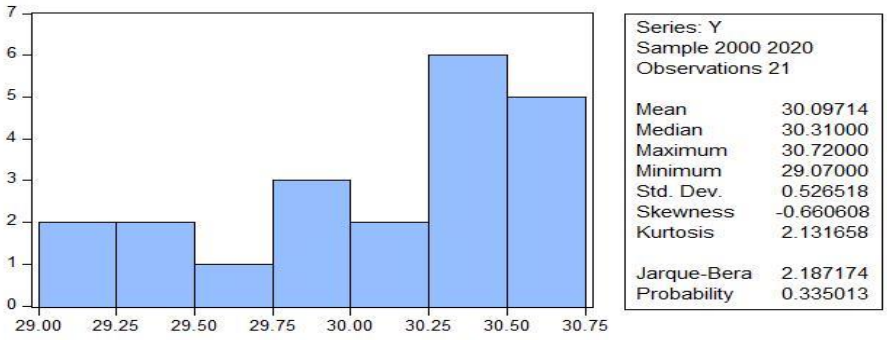

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

2. التحليل الإحصائي الخاص بمتغير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتكون سلسلة التشغيل من 21 مشاهدة خلال الفترة (2000-2020)، حيث بلغ المتوسط 4.25e-16- ووسيط بـ 0.019916 وأكبر قيمة هي 0.178520 وأصغر قيمة هي 0.1892241-، أما انحرافها المعياري يقدر بـ 0.093061 أما معامل الالتواء فيساوي 0.307228- تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسارا بمعامل تفلطح 2.661082، وبما أن قيمة وبما أن قيمة Jarque-Bera أقل من 5.99 والقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية Ho التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 03-06: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

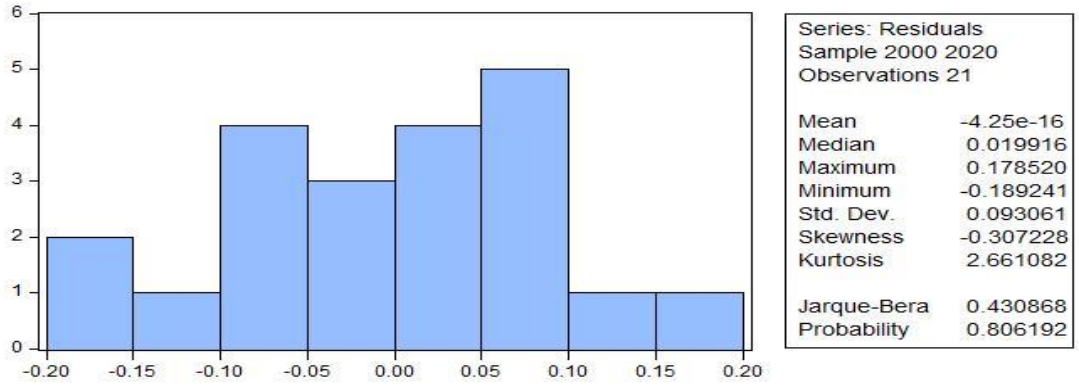

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

3. التحليل الإحصائي الخاص بمتغير للقيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد مشاهدات سلسلة القيمة المضافة من 21 مشاهدة خلال الفترة (2000-2020)، حيث بلغ المتوسط 1.52 e-15 والوسيط بـ 0.012733- وأكبر قيمة هي 0.183713 وأصغر قيمة هي 0.198098-، أما انحرافها المعياري يقدر بـ 0.11329 أما معامل الالتواء فيساوي 0.009741- تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسارا بمعامل تفلطح 1.942139، وبما أن وبما أن قيمة Jarque-Bera أقل من 5.99 والقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية Ho التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 03-07: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

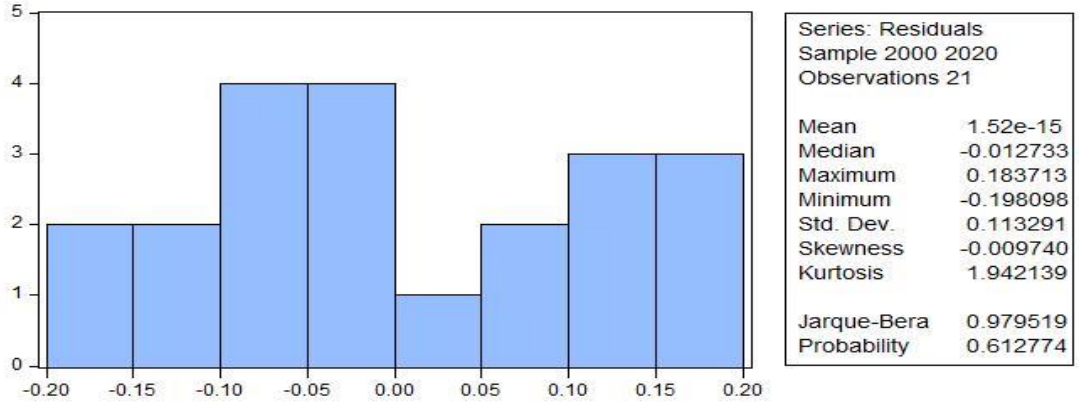

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

4. التحليل الإحصائي الخاص بمتغير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حجم عينة سلسلة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي 21 مشاهدة خلال الفترة (2000-2020)، حيث بلغ المتوسط 2.54e-16 ووسيط يقدر بـ 0.010235 وأكبر قيمة هي 0.785824 وأصغر قيمة هي 0.627761-، أما انحرافها المعياري يقدر بـ 0.305077 ومعامل الالتواء فيساوي 0.223639 تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يمينا بمعامل تفلطح 3.905101، وبما أن قيمة Jarque-Bera أقل من 5.99 والقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية Ho التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم03-08: الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

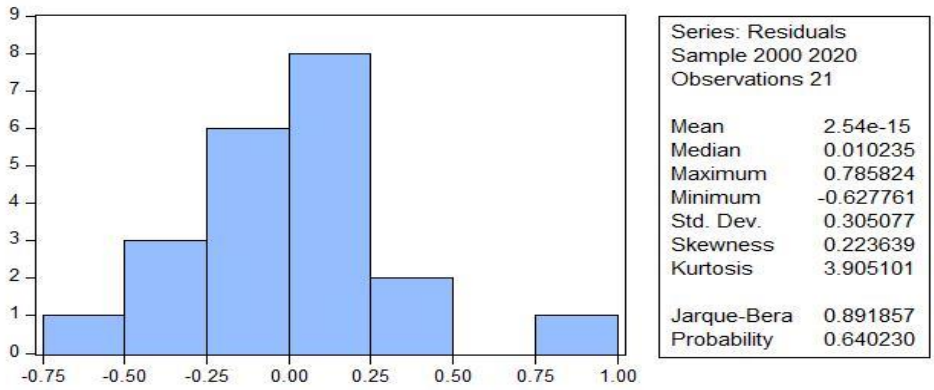

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة وتحديد درجة التأخير الأمثل والتكامل المشترك بين المتغيرات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

قبل تقدير النموذج القياسي يجب إجراء الاختبار العملي لمختلف السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج وذلك للتأكد من أنها مستقرة في مستوياتها أم لا، لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإننا سوف نحصل على انحدار زائف، سنعتمد على قيمة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller) "ADF" مقارنة بالقيمة الحرجة لـ "ماكينون" عند مستوى المعنوية 5%، بالإضافة إلى قيمة الاحتمال ونقارنها بمستوى المعنوية 5% تحت الفرضيات التالية:

H_0: الفرضية الصفرية: السلسلة غير مستقرة.

H_1 : الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة.

الجدول رقم 03-01: اختبار استقرارية متغيرات النموذج.

النماذج	قيم سيودنت	عند المستوى				عند الفرق الأول			
		Y	X1	X2	X3	d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
بثابت	القيمة المحسوبة	-2,1187	-2,5616	-3,6048	-3,0671	-2,8582	-4,9797	-0,1711	-6,2181
	القيمة المجدولة	0,2399	0,1178	0,0154	0,0457	0,0691	0,0009	0,9263	0,0001
بثابت واتجاه عام	القيمة المحسوبة	-0,0029	-1,362	1,4053	-4,6489	-3,9303	-5,8637	-3,7971	-6,1099
	القيمة المجدولة	0,993	8387	0,9999	0,0074	0,0313	0,0008	0,04	0,0005
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	القيمة المحسوبة	3,6154	3,1187	-0,3923	0,8611	-2,0609	-1,5609	-0,9752	-6,1216
	القيمة المجدولة	0,9996	0,9988	0,5281	0,8881	0,0406	0,1088	0,2822	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

نلاحظ أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول هي متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك .

المطلب الثاني: تحديد درجة التأخير الأمثل.

من أجل تحديد درجة التأخير المثلى نعتمد على معياري AIC وSC.

الجدول رقم 03-02: تحديد درجة التأخير الأمثل.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	35,98604	NA	2,73e-07	-3,763063	-3,567013	-3,743575
1	101,0472	91,85103*	9,12e-10	-9,534963	-8,554712	-9,437524
2	121,1143	18,88674	8,5e-10*	-10,01345	-8,249000	-9,838062
3	133,2606	5,7159	5,78e-09	-9,560074	-7,011421	-9,306733
4	1552,887	0.00000	NA	-174,6926*	-171,3597*	-174,3613*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

من خلال النتائج السابقة عدد التأخير الأمثل للنموذج هو أربعة لأنه يقابل أقل قيمة لاختبار AIC وSC في ذلك وتقالب القيمة 174.69- و 171.35- على التوالي.

المطلب الثالث: دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

من أجل معرفة عدد علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، سنعتمد على اختبار "Johansen"بالاعتماد على إحصائية الأثر وإحصائية القيمة العظمى لأنه يوجد أكثر من متغيرين في الدراسة، تحت الفرضيات التالية:

H_0: الفرضية الصفرية: عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

H_1 : الفرضية البديلة: توجد على الأقل علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم 03-03: اختبار التكامل المشترك باستعمال إحصائية الأثر والقيمة العضمى.

عدد علاقات التكامل المشترك	إحصائية الأثر Trace Statistique			إحصائية القيمة العظمى Max-Eigen Statistique		
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة الاحتمال
لا يوجد	89.00608	47.85613	0.0000	39.36369	27.58434	0.0010
يوجد على الأقل علاقة واحدة	49.64240	29.79707	0.0001	32.02543	21.13162	0.0010
يوجد على الأقل علاقتين	17.61696	15.49471	0.0236	11.04514	14.26460	0.1520
يوجد على الأقل 3 علاقات	6.571823	3.841466	0.0104	6.571823	3.841466	0.0104

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

حسب إحصائية الأثر توجد 4 علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر لاختبار جوهانسن أكبر من القيمة الحرجة كما أن الاحتمال أصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد على الأقل علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات، أي توجد علاقة في المدى الطويل.

بالاعتماد على إحصائية القيمة العظمى لجوهانسن فإنه توجد علاقتين للتكامل المشترك بين المتغيرات وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

نستنتج أنه توجد 4 علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل، لأننا نأخذ أكبر عدد من علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات بالاعتماد على إحصائية الأثر والقيمة العظمى لجوهانسن.

بناء على المعطيات السابقة تبين لنا أن النموذج المناسب لهذه الدراسة هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

المبحث الثالث: بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

سنقوم في هذا المبحث بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي وتحليل معادلاته

المطلب الأول: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

تعتبر عملية تقدير النموذج باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي من أهم المراحل، وذلك من خلال كشف العلاقة بين المتغيرين الاقتصاديين المدروسين، ثم بعد ذلك يتم التطرق إلى دراسة أثر الصدمات المفاجئة على المتغيرتين قيد الدراسة.

من خلال دراسة استقرار متغيرات النموذج والتكامل المشترك ومعرفة درجة الإبطاء وجدنا أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة هو VAR، قمنا بعملية التقدير بطريقة المربعات الصغرى لأنها أبسط الطرق في الدراسات القياسية باستعمال EVIEWS10 وهي طريقة تسمح بالدراسة الديناميكية للنموذج، ومن خلال الملاحق رقم 16 و17 تحصلنا على المعادلة التالية:

$$Y = 2.075 + 0.348Y(-1) + 0.009Y(-2) + 1.075X_1(-1) - 0.281X_1(-2) \\ - 0.533X_2(-1) + 0.629X_2(-2) - 0.035X_3(-1) + 0.02X_3(-2)$$

- **التفسير الاحصائي:**

– نلاحظ أن معامل التحديد هو 98% من التغيرات المفسرة التي تؤثر على الناتج المحلي الخام والباقي يعتبر أخطاء عشوائية مما يدل على جودة النموذج.

– نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفيشر أقل من 5% عند مستوى المعنوية مما يدل قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية مما يدل على جودة النموذج ككل.

– نلاحظ أيضا أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي والذي يقارب أو يفوق 2 أي بقيمة 2.07.

- **التفسير الاقتصادي:**

– نلاحظ أن الثابت موجب وغير معنوي حيث إذا زاد الثابت بوحدة واحدة يكون الزيادة في الناتج المحلي الخام ب 2.075025 وحدة وهذا لا يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة ما قبل السابقة للاستثمار موجبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.020906وحدة، يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة السابقة للاستثمار سالبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.035226–وحدة، لا يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة ما قبل السابقة للقيمة المضافة موجبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.629687 وحدة، يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة السابقة للقيمة المضافة سالبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.53352–وحدة، لا يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة ما قبل السابقة للتشغيل سالبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.0028157–وحدة، لا يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة السابقة للتشغيل موجبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 1.075792وحدة، يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة ما قبل السابقة للاستثمار موجبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.020906وحدة، يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة ما قبل السابقة للناتج المحلي موجبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.009337وحدة، يوافق النظرية الاقتصادية.

– نلاحظ أن الفترة السابقة للناتج المحلي موجبة وغير معنوية، حيث إذا زادت بوحدة واحدة سوف تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.348402وحدة، يوافق النظرية الاقتصادية.

2–تحليل معادلات نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

سيتم تحليل معادلات نموذج شعاع الانحدار الذاتي، من خلال الملحق رقم 18 تحصلنا على المعادلات التالية:

المعادلة الأولى: معادلة الناتج الداخلي الخام: بناءً على نتائج التقدير نستطيع كتابة معادلة الناتج الداخلي الخام كما يلي:

$$Y_t = 2.07 - 0.34Y_{t-1} + 0.009Y_{t-2} + 0.217X1_{t-1} + 0.241X1_{t-2} + 0.057X2_{t-1} + 0.298X2_{t-2} - 0.929X3_{t-1} + 2.744X3_{t-2}$$

$$R^2 = 0.98 \qquad F_{cal} = 10.21 \qquad F_{tab} = 1.96$$

- **التفسير الإحصائي:**

– معامل جودة التوفيق (معامل التحديد) R^2 =0.98 معناه أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (التشغيل، القيمة المضافة، قيمة الإستثمار) تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 98% و2% الباقية تمثل عوامل أخرى تم إهمالها.

– النموذج ككل معنوي إحصائيا لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (F.cal = 10.21) أكبر من القيمة الحرجة (F.Tab=1.96) عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0.

– معاملات الثابت، الناتج الداخلي الخام، التشغيل، القيمة المضافة بفترتين وقيمة الإستثمار غير معنوية إحصائيا لأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (Prob) أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1.

- **التفسير الاقتصادي:**

– معامل الثابت (2.075250) جاء موجب الإشارة وهذا يدل على الحد الأدنى للناتج الداخلي الخام عند انعدام المتغيرات المفسرة وهو مقبول اقتصاديا.

– معامل الناتج الداخلي الخام (0.348402) موجب الإشارة في الفترة المؤخرة بسنة وهذا يدل على العلاقة الطردية وهو مقبول اقتصاديا.

– معامل التشغيل (3.877325) موجب الإشارة في الفترة السابقة وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الناتج الداخلي الخام والتشغيل وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.

– معامل القيمة المضافة 4.059088 –سالب في الفترة الماضية وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

– معامل الإستثمار 0.929271–سالب الإشارة حيث يدل على أن كل زيادة في معامل الإستثمار بوحدة واحدة مليون دينار جزائري تؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام بـ 0.929271 مليون دينار جزائري وهو مطابق لواقع الاقتصاد الجزائري الريعي، أما في الفترة المؤخرة بسنتين فإن المعامل يساوي 2.744603 وهو يعني أن كل زيادة في معامل الإستثمار بمليون دينارجزائري تؤدي إلى انتعاش الناتج الداخلي الخام ب 2.744603 مليون دينار جزائري وهذا يوافق للنظرية الاقتصادية.

المعادلة الثانية: معادلة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بناءً على نتائج التقدير نستطيع كتابة معادلة التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

$$X1 = 3.87 - 0.21Y_{t-1} + 0.241Y_{t-2} - 0.012X1_{t-1} - 0.049X1_{t-2}$$
$$- 0.302X2_{t-1} + 0.136X2_{t-2} + 0.012198X3_{t-1} - 0.010065X3_{t-2}$$

$$R^2 = 0.98 \qquad F_{cal} = 10.82 \qquad F_{tab} = 1.96$$

- **التفسير الإحصائي:**

– معامل التحديد (R^2=0.98) يعني أن التشغيل، القيمة المضافة وقيمة الإستثمار تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 98% والباقي عوامل لم تدخل في النموذج.

– النموذج ككل معنوي إحصائيا لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (F.cal= 10.8) أكبر من القيمة الحرجة (F.Tab=1.96) عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0.

– معامل الثابت، الناتج الداخلي الخام، التشغيل، القيمة المضافة وقيمة الإستثمار في الفترة السابقة، غير معنوية إحصائيا لأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (Prob) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_0 ونرفض الفرضية الصفرية H_1.

- **التفسير الاقتصادي:**

– معامل الناتج الداخلي الخام (3.87) موجب الإشارة في الفترة المؤخرة بسنة وهذا يدل على العلاقة الطردية وهو مقبول اقتصاديا.

– معامل التشغيل 0.012 –سالب الإشارة في الفترة السابقة وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام والتشغيل وهذا غير موافق للنظرية الاقتصادية.

– معامل القيمة المضافة 0.049–سالب في الفترة الماضية وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

– معامل الإستثمار 0.012 موجب الإشارة حيث يدل على أن كل زيادة في معامل الإستثمار بوحدة واحدة مليون دينار جزائري تؤدي إلى انتعاش الناتج الداخلي الخام بـ 0.012 مليون دينار جزائري وهو مطابق لواقع الاقتصاد الجزائري الريعي.

المعادلة الثالثة: معادلة القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بناءً على نتائج التقدير نستطيع كتابة معادلة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

$$\mathbf{X2} = -4.059 + 0.57Y_{t-1} + 0.298Y_{t-2} - 0.195X1_{t-1} - 0.078X1_{t-2} + 0.863X2_{t-1} - 0.155X2_{t-2} + 0.004X3_{t-1} + 0.029X3_{t-2}$$

$$R^2 = 0.99 \qquad F_{cal} = 8.25 \qquad F_{tab} = 1.96$$

- **التفسير الاحصائي:**

– معامل التحديد (R^2=0.99) يعني أن التشغيل، القيمة المضافة وقيمة الإستثمار تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 99% والباقي عوامل لم تدخل في النموذج.

– لنموذج ككل معنوي إحصائيا لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (F.cal=8.25) أكبر من القيمة الحرجة (F.Tab=1.96) عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0.

– معامل الثابت، الناتج الداخلي الخام، التشغيل، القيمة المضافة وقيمة الإستثمار في الفترة السابقة، غير معنوية إحصائيا لأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (Prob) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_0 ونرفض الفرضية الصفرية H_1.

- **التفسير الاقتصادي:**

– معامل الناتج الداخلي الخام 0.057 موجب الإشارة في الفترة المؤخرة بسنة وهذا يدل على العلاقة الطردية وهو مقبول اقتصاديا.

– معامل التشغيل 0.195– سالب الإشارة في الفترة السابقة وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام والتشغيل وهذا غير موافق للنظرية الاقتصادية.

– معامل القيمة المضافة 0.863 موجب في الفترة الماضية وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

– معامل الإستثمار 0.004 موجب الإشارة حيث يدل على أن كل زيادة في معامل الإستثمار بوحدة واحدة مليون دينار جزائري تؤدي إلى انتعاش الناتج الداخلي الخام بـ 0.004 مليون دينار جزائري وهو مطابق لواقع الاقتصاد الجزائري الريعي.

المعادلة الرابعة: معادلة قيمة الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بناءً على نتائج التقدير نستطيع كتابة معادلة الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

$$X3 = -32.609 - 0.929Y_{t-1} + 2.744Y_{t-2} - 0.934X1_{t-1} + 0.979X1_{t-2} - 3.065X2_{t-1} + 2.559X2_{t-2} - 0.187X3_{t-1} - 0.110X3_{t-2}$$

$$R^2 = 0.68 \qquad F_{cal} = 6.50 \qquad F_{tab} = 1.96$$

- **التفسير الإحصائي:**

- معامل التحديد (R^2=0.68) يعني أن التشغيل، القيمة المضافة وقيمة الإستثمار تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 68% والباقي عوامل لم تدخل في النموذج.
- معنوية النموذج ككل لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (F.cal=6.50) أكبر من القيمة الحرجة (F.Tab = 1.96).

- **التفسير الاقتصادي:**

- معامل الناتج الداخلي الخام 32.609- وهو سالب الإشارة في الفترة المؤخرة بسنة وهذا يدل على العلاقة العكسية وهذا غير مقبول اقتصاديا.
- معامل التشغيل 0.934-سالب الإشارة في الفترة السابقة وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام والتشغيل وهذا غير موافق للنظرية الاقتصادية
- معامل القيمة المضافة 3.065- سالب في الفترة الماضية وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.
- معامل الإستثمار0.187- سالب الإشارة حيث يدل على أن كل زيادة في معامل الإستثمار بوحدة واحدة مليون دينار جزائري تؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام بـ 0.187 مليون دينار جزائري وهو غير مطابق لواقع الاقتصاد الجزائري الريعي.

المطلب الثاني: اختبار جودة نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

1.دراسة استقرار نموذج "VAR": سنستخدم اختبار مقلوب الجذور الأحادية لدراسة الاستقرار الكلي للنموذج.

يتضح لنا من خلال الشكل، بأن كل الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة أقل أو تساوي الواحد الصحيح، بحيث أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن نموذج VAR المقدر يحقق شرط الاستقرار.

الشكل رقم 03-09: دائرة الهدف.

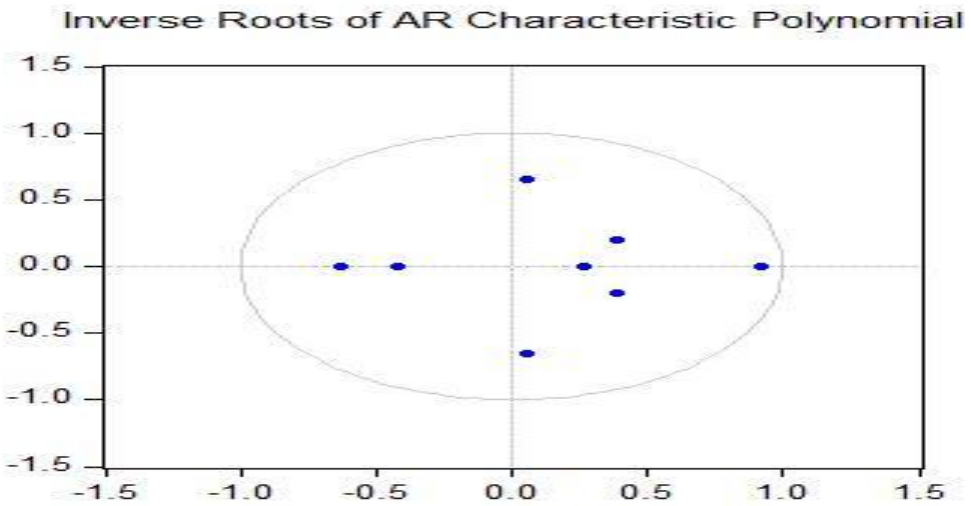

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

2. دراسة المشاكل القياسية.

- **درسة اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء-بواقي التقدير (LM).**

بهدف تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء، نعتمد على اختبار LM Test الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء، ويعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين:

H_0: فرضية العدم: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

H_1: الفرضية البديلة : يوجد ارتباط ذا تي بين البواقي.

الجدول رقم 03-04: اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.237808	Prob. F(4,13)	0.9120
Obs*R-squared	1.431835	Prob. Chi-Square(4)	0.8386

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ 0.91Fstatistic، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول فرضية العدم بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

- **دراسة اختبار ثبات التباين :**

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وفق الفرضيات التالية:

H_0 : الفرضية الصفرية: عدم ثبات تجانس الأخطاء (الأخطاء متجانسة).

H_1: الفرضية البديلة: وجود ثبات تجانس الأخطاء.

الجدول رقم 03-05: اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.516129	Prob. F(3,17)	0.6767
Obs*R-squared	1.753043	Prob. Chi-Square(3)	0.6252
Scaled explained SS	1.112246	Prob. Chi-Square(3)	0.7741

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات التباين ونرفض الفرضية البديلة.

- **دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء :**

سنعتمد على اختبار Jarque-Bera الذي يدرس التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير تحت الفرضيات التالية:

H_0 : الفرضية الصفرية: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: الفرضية البديلة: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 03-10: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

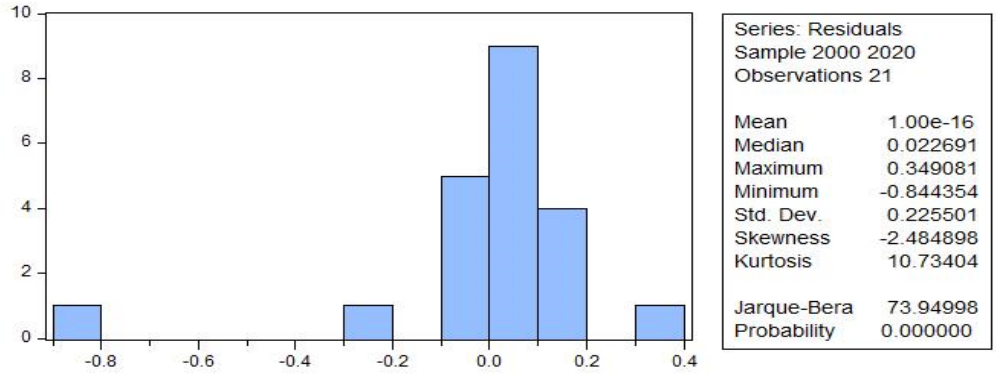

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن قيمة Jarque-Bera قيمتها 73.94998 وهي أكبر من 5.99 وباحتمال 0.0000 وهو أصغر من مستوى معنوية 5 % ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: دراسة السببية والتأثير المشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم 03-06: دراسة السببية بين المتغيرات.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال
الناتج الداخلي الخام	التشغيل	2.278419	0.3201
	القيمة المضافة	1.259249	0.5328
	الاستثمار	2.968094	0.2267
التشغيل	**الناتج الداخلي الخام**	**6.705859**	**0.0350**
	القيمة المضافة	0.446027	0.8001
	الاستثمار	5.621566	0.0602
القيمة المضافة	**الناتج الداخلي الخام**	**10.54841**	**0.0051**
	التشغيل	1.125665	0.5696
	الاستثمار	3.894898	0.1426
الاستثمار	الناتج الداخلي الخام	0.837290	0.6579
	التشغيل	0.131552	0.9363
	القيمة المضافة	0.194395	0.9074

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

-التشغيل لا يسبب الناتج الوطني الاجمالي لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

-القيمة المضافة لا تسبب الناتج الوطني الاجمالي لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

-الاستثمار لا يسبب الناتج الوطني الاجمالي لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

أما في الجزء الثاني نلاحظ أن:

-الناتج الداخلي الخام يسبب التشغيل لأن الاحتمال أقل من 5% عند مستوى معنوية.

-القيمة المضافة لا تسبب التشغيل لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

-الاستثمار لا يسبب التشغيل لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية

أما في الجزء الثالث نلاحظ أن:

-الناتج الوطني يسبب في القيمة المضافة لأن الاحتمال أقل من 5% عند مستوى معنوية.

-التشغيل لا يسبب في القيمة المضافة لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

-الاستثمار لا تسبب في القيمة المضافة لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية. ومنه نستنتج علاقة ذاتية بين القيمة المضافة والناتج الوطني الخام.

أما في الجزء الرابع نلاحظ أن:

-الناتج الداخلي الخام لا يسبب الاستثمار لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

-التشغيل لا يسبب الاستثمار لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

-القيمة المضافة لا يسبب الاستثمار لأن الاحتمال أكبر من 5% عند مستوى معنوية.

المطلب الرابع: دراسة أثر الصدمات ودوال الاستجابة.

تعتبر دوال الاستجابة كأداة أخرى تساعدنا على التعرف على السلوك الحركي لمتغيرة معينة في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لباقي متغيرات النموذج.

الشكل رقم 03-11: دوال استجابة المتغيرات.

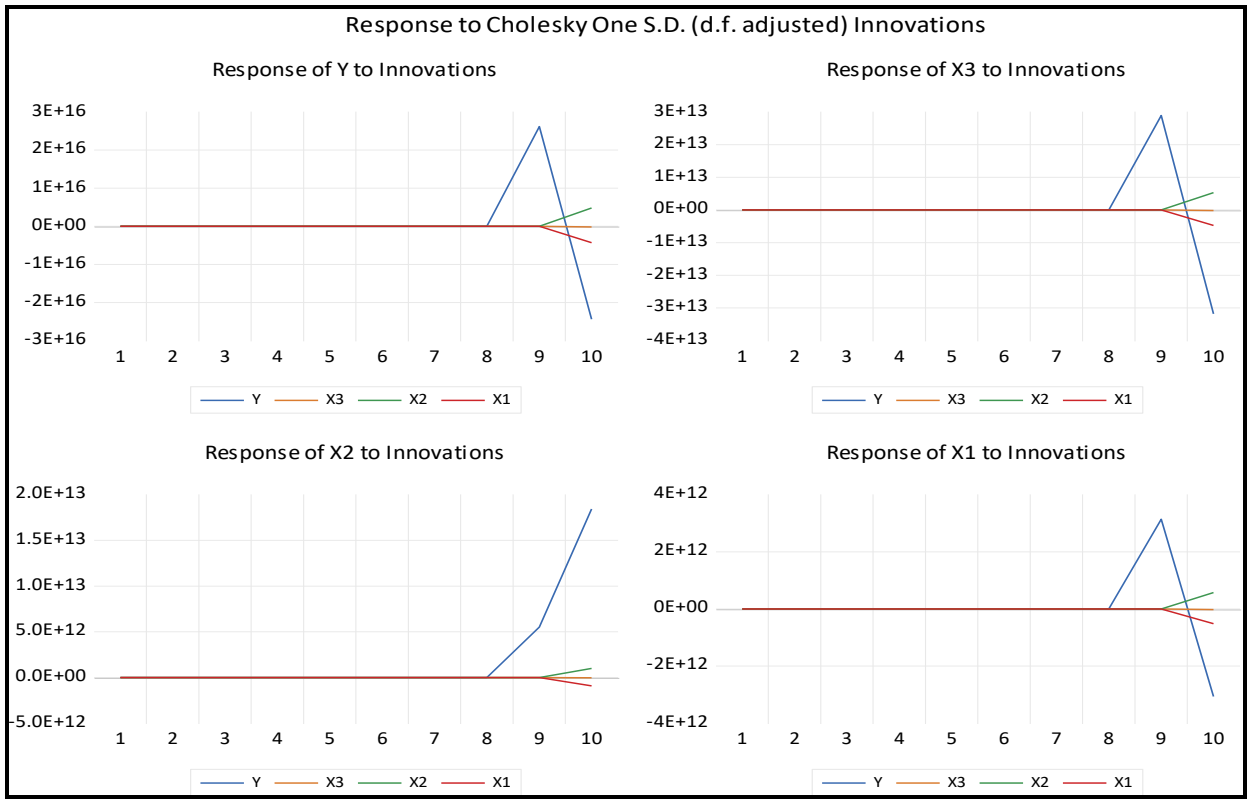

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Eviews10.

يمثل المحور الأفقي الزمن مقاس بالسنوات والمحور العمودي يقيس مقدار استجابة المتغير مقاس بنسبة.

- أثر صدمة القيمة المضافة على الناتج الداخلي الخام: إن حدوث صدمة إيجابية بـ 1% في القيمة المضافة تؤدي استجابة فورية إيجابية متزايدة باستمرار على طول فترة الدراسة.

- أثر صدمة التشغيل والاستثمار على الناتج الداخلي الخام: إن حدوث الصدمتين الإيجابيتين بـ 1% في التسغيل والاستثمار يؤدي إلى زيادة إيجابية فورية حتى الفترة (1–9) ثم يعودا إلى السلبية الفورية من الفترة (9–10) أي بين طول فترة الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تقديم دراسة قياسية وذلك لقياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام معطيات ممتدة 2000 إلى 2020، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، في مرحلة أولى بتقديم عام لمتغيرات الدراسة، من خلال تقديم تحليل وصفي لتطور مؤشرات الدراسة والمتمثلة في الناتج الداخلي الخام كتغير تابع، والتشغيل، القيمة المضافة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لاحظنا في السنوات الأولى انتعاش مؤشرات الدراسة إلى غاية سنة 2008 التي شهدت الأزمة المالية العالمية وكذا انخفاض أسعار النفط وأخيرا فيروس كورونا الذي ضرب العالم في سنة 2020 وغيرها من الأزمات، كما أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

تطرقنا كذلك إلى دراسة استقرار السلاسل الزمنية فلاحظنا أن جميع السلاسل مستقرة في الفرق الاول ومتكاملة من نفس الدرجة 1 وهذا بالاعتماد على اختبار ADF، وحددنا درجة التأخير المثلى وهي 4، كما أنه توجد 4 علاقات تكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل، بالاعتماد على إحصائية الأثر والقيمة العظمى لجوهانسن، وهذه النتائج توحي بأن النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج "VAR". أما في المبحث الثالث فقمنا ببناء نموذج "VAR" من خلال تقدير النموذج والتفسير الإحصائي والاقتصادي لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وأيضا النموذج القياسي خالي من مشاكل الاقتصاد القياسي حيث تم إثبات خلوه من الارتباط الذاتي للبواقي وعدم تجانسها هذا من جهة ومن جهة أخرى تم اثبات استقراره من خلال اختبار معكوس الجذور الأحادية، وبخصوص السببية وجدنا أن الناتج الداخلي الخام يسبب القيمة المضافة، في حين لا توجد علاقة بين الناتج الداخلي الخام والمتغيرات التالية: التشغيل والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

خاتمة:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من القطاعات المهمة التي بإمكانها إنعاش الإقتصاد الوطني وتطويره، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من العراقيل التي تمنع نموه والإرتقاء به، غير أنه إذا تم التغلب على هذه الصعوبات والتحديات يمكن أن تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في إنعاش الإقتصاد الوطني.

ولقد أثبتت الدراسات والأبحاث الأكادمية إضافة إلى التقارير الدولية نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد حلول لبعض المشكلات الإقتصادية، حيث إعتبرتها الكثير من الدول المتقدمة المنهج الأساسي للتنمية المستدامة، وحاولت تكييف سياستها واستراجيتها مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود هذا لمزاياها المختلفة كسهولة تكوينها، صغر حجمها، صغر رأس مالها، سهولة تسييرها، وامتياز المؤسسات الناشئة منها النشاط الإبتكاري وخلق طرق العمل والمنتجات والخدمات الجديدة.

إن الهدف الأساسي لهذا البحث هو تحليل ودراسة أثر نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج الداخلي الخام، وذلك انطلاقا من معرفة مسبقة بوضعية وهيكل الإقتصاد الجزائري طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2020.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من النتائج:

1. **النتائج:** من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبروز منذ 2001، حيث تمثل غالبيتها المؤسسات الخاصة، وحرفي الصناعة التقليدية، وذلك عكس المؤسسات العمومية التي انخفض عددها من سنة إلى أخرى، نظرا لفشل دور الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة، في ظل الظروف الإقتصادية الحالية وتشجيع روح المبادرة الفردية، أو بسبب التوجه الإقتصادي للدولة نحو اقتصاد السوق وتشجيع الخوصصة.
- ميلاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان بعد الإستقلال، حيث أنها كانت مهمشة في مرحلة التخطيط، ولا تتدخل في الحياة الإقتصادية، إلا بنسب ضعيفة وفي نشاطات محددة بمساهمتها في التشغيل، القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام كما تبينه مختلف المعطيات الإحصائية.
- عالجت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الكثير من المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتكفل بالمعوزين والفقراء، وغيرها.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، رغم خروجها بعضها كل سنة إلا أن نسبة إنشاء الجديدة منها أعلى بكثير.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في التشغيل خاصة في خلق توازن داخل سوق العمل.
- وجود أثر إيجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيمة المضافة خلال فترة 2000-2020.
- يبقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تمول في توسيع دائرة الاستثمار والذي يحقق في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي.
- الناتج المحلي الخام له علاقة طردية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث كلما كانت المؤسسات كثيرة كلما كان لها دخل كبير.
- بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ومنه النموذج المراد تقديره يحتوي على متغيرات كلها متكاملة من نفس الدرجة.
- بينت نتائج اختبار جوهانسون (johansen) وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ومنه يمكن استعمال نموذج VAR.
- تحديد درجة الإبطاء المثلى لتطبيق نموذج VARبالإعتماد على معايير اختبار SC وAIC هي الدرجة الرابعة.
- بعد تقدير النموذج تم دراسة استقرارية النموذج المقدر ومنه يحقق شرط الاستقرار.
- بينت نتائج دراسة اختبارات المشاكل القياسية أن النموذج المقدر يخلو من المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، التوزيع الطبيعي، ثبات التباين)
- بينت دراسة السببية للنموذج المقدر أنه تم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي والقيمة المضافة وعدم وجود السببية بين الاستثمار والتشغيل.
- دراسة الإستجابة النفعية التي بينت هناك صدمة بين القيمة المضافة والناتج المحلي الخام لتبين الحجم الحقيقي لتأثير القيمة المضافة أكثر من التشغيل والاستثمار.

2. **التوصيات:** تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

- توجيه اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الى القطاع الطاقوي وخاصة مجال الطاقة المتجددة وإلى الصناعات النظيفة.
- توفير التكوين الجاد والمكثف للمقاولين وغرس الروح والثقافة المقاولاتية في أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- بعث الثقة الكاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ المناسب لعملها سواء من الناحية المالية أو المادية.
- العمل على تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع قطاع الصناعة بصفته مصدرا للقيمة المضافة وخلق الثروة والقضاء على البطالة.
- استغلال كل الإمكانيات المتاحة لكل منطقة بما تتميز به من خصوصيات متميزة عبر الأجهزة المساعدة للإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الإستثمار وتحقيق النمو.

3. آفاق الدراسة:

وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع وأننا ألممنا بكل تفاصيله، إما بسبب عجزنا وضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من الهيئآت المعنية، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود مثمرة سواء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم ومذكراتهم المستقبلية، ولهذا نطرح هنا بعض الجوانب من هذا الموضوع والتي قد تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلا:

- أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الميزانية العامة.
- إنشاء بنك مخصص في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تشجيع القطاع المؤسساتي للإستثمار في الاقتصاد الوطني وجعل الدولة كمراقب للمشاريع.

المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

1.الكتب:

- أبو سيد أحمد، فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002م-1422هـ.
- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- سعاد نائف برنوطي، **إدارة** الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
- سعد طه علام، فريد احمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.
- سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، سنة 2016.
- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال، الدار الجامعية للنشر-الاسكندرية، سنة 2004.
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007.
- فوزي محيريق بن الجيلاني، مدخل لاقتصاد المؤسسة، مطبعة الرمال ولاية الوادي، الجزائر، 2020.
- محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العربية، كلية إدارة الاعمال جامعة الطائف، كلية التجارة جامعة دمياط، طبعة 1440-1441هـ.
- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية تطبيقية، كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
- محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

2.المذكرات والرسائل الجامعية:

- بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.
- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة جالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- بوشو محمد نجيب، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ضل تحديات اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2013.
- تغريد محمد الغندور، المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2013.

- زين الدين حماشي، مطبوعة في الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة سطيف، 2021-2022.
- سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.
- سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- صندرة صايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- عبد الله قروي، معوقات الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016-2017.
- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016-2017.
- محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- محي الدين حمدان، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2011.

- مصطفى زرودي، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015-2016.
- هند جمعوني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2017-2018.
- غنية العيد شيخي، دور الشركة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعاكسها على التجارة الخارجية، مذكرة الماجيستر في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2009.

3.المقالات والمجلات العلمية:

- آيت عكاش سمير، قرومي حميد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات، معارف (مجلة علمية محكمة)، العدد 14، 2013.
- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات تكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006.
- بلعميري عسري، إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل، كلية الحقوق والعلوم السياسية-مستغانم، العدد السادس، 2018.
- بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-بشار، 2010.
- بوعوينة سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة، العدد 17، المجلد 02، 2017.
- رشاد بلالطة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، العدد الثالث، ديسمبر 2019.

- علي سيف علي المزروعي، إلياس نجم، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 2009 – 1990، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:28، العدد:01، سوريا، 2012.
- عمار شلابي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5، ماي 2010.
- العيش أحمد، دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 01، جوان 2020، ص62.
- كاكي عبد الكريم، العقاب محمد، رابحي المختار، العلاقة بين الصادرات واجمالي الناتج المحلي: دليل تجريبي من الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 02، 2021.
- محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 5، فيفري، 2004.
- نوي نور الدين، دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000–2013، مجلة التسيير والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2016.
- ياسر محمد أحمد أبو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008–2017، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 6، العدد 01، 2020.

3. مراجع أخرى:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livre :

- Hull Galen Spencer, La petite entreprise a l'ordre du jour, édition L'Harmattan, Paris 1985.
- Staley Eugene & Richard MORSE ،la petite industrie moderne et le développement, tome 01.

B. Rapport :

● Rapport sur l'état des lieux de secteur PME, Ministère de PME, Juin 2000.

مـــــلاحق

الملحق رقم 01: مساهمة PME في التشغيل خلال الفترة (2000-2020).

السنوات	2000	2001	2002
إجمالي التشغيل	**6179992**	**6228772**	**6411635**
السنوات	2003	2004	2005
إجمالي التشغيل	**6684056**	**7798412**	**8044220**
السنوات	2006	2007	2008
التشغيل	**8868804**	**8594000**	**9146000**
السنوات	2009	2010	2011
التشغيل	**9472000**	**9735000**	**9599000**
السنوات	2012	2013	2014
التشغيل	**10170000**	**10788000**	**10239000**
السنوات	2015	2016	2017
التشغيل	**10594000**	**10845000**	**10858000**
السنوات	2018	2019	2020
التشغيل	**11011000**	**11281000**	**11481110**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملحق رقم 02: مساهة PME في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2016).

السنوات	2001	2002	2003	2004
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**2041.7**	**2184.1**	**2434.8**	**2745.4**
السنوات	2005	2006	2007	2008
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**3015.5**	**3444.11**	**3903.63**	**4237.92**
السنوات	2009	2010	2011	2012
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**4978.82**	**5509.21**	**6060.8**	**6606.4**
السنوات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**7634.43**	**8092.49**	**8658.96**	**9928.9**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة البنك الدولي لإحصائيات الناتج الداخلي الخام.

الملحق رقم 03: مساهمة PME في القيمة المضافة.

السنوات	2000	2001	2002
إجمالي القيمة المضافة	**1714,6**	**2041,7**	**2184,1**
السنوات	2003	2004	2005
إجمالي القيمة المضافة	**2434,8**	**2745,4**	**3015,5**
السنوات	2006	2007	2008
إجمالي القيمة المضافة	**3444,11**	**3903,63**	**4334,99**
السنوات	2009	2010	2011
إجمالي القيمة المضافة	**4978,82**	**5509,21**	**6060,8**
السنوات	2012	2013	2014
إجمالي القيمة المضافة	**6606,4**	**7634,43**	**8526,58**
السنوات	2015	2016	2017
إجمالي القيمة المضافة	**9237,87**	**9949,92**	**10106,8**
السنوات	2018	2019	2020
إجمالي القيمة المضافة	**10886,66**	**10954,44**	**12798.09**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرة البنك الدولي ونشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملحق رقم (04): بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات النموذج.

السنوات	التشغيل	الناتج الداخلي الخام	القيمة المضافة	الاستثمار
2000	6179992	4123514000000,00	1714,6	79800
2001	6228772	4227113000000,00	2041,7	279000
2002	6411635	4522773000000,00	2184,1	368882
2003	6684056	5252321000000,00	2434,8	490459
2004	7798412	6149117000000,00	2745,4	386402
2005	8044220	7561984000000,00	3015,5	511529
2006	8868804	8501636000000,00	3444,11	707730
2007	8594000	9352886000000,00	3903,63	937822
2008	9146000	11043704000000,00	4334,99	2401890
2009	9472000	9968025000000,00	4978,82	907882
2010	9735000	11991564000000,00	5509,21	254529
2011	9599000	14588532000000,00	6060,8	1378177
2012	10170000	16209598000000,00	6606,4	815545
2013	10788000	16647919000000,00	7634,43	1716135
2014	10239000	17228598000000,00	8526,58	2192530
2015	10594000	16712686000000,00	9237,87	1473414
2016	10845000	17514635000000,00	9949,92	1839044
2017	10858000	18876176000000,00	10106,8	1853476
2018	11011000	20393524000000,00	10886,66	1873432
2019	11281000	20501058000000,00	10954,44	1889090
2020	11481110	18383800000000,00	12798,09	1898520

المصدر: بيانات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصاء، النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملحق رقم (05): منحنى تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020).

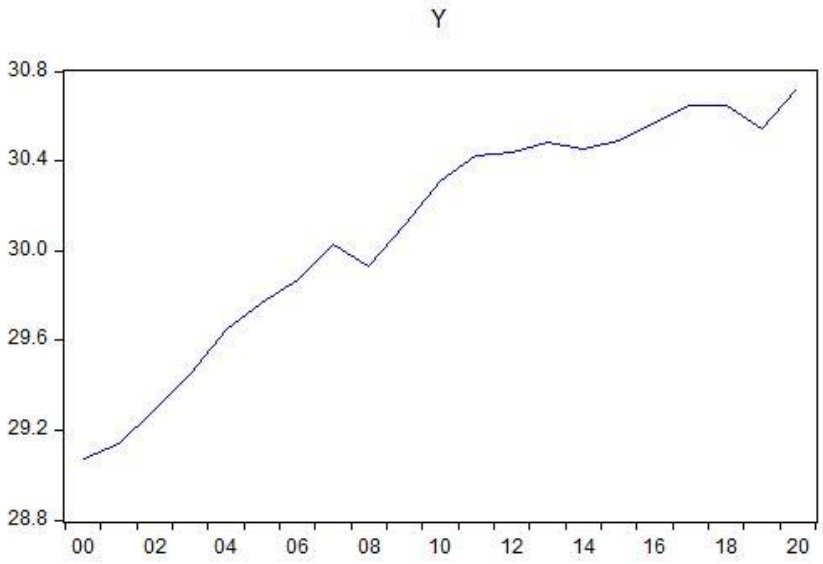

الملحق رقم (06): منحنى التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020).

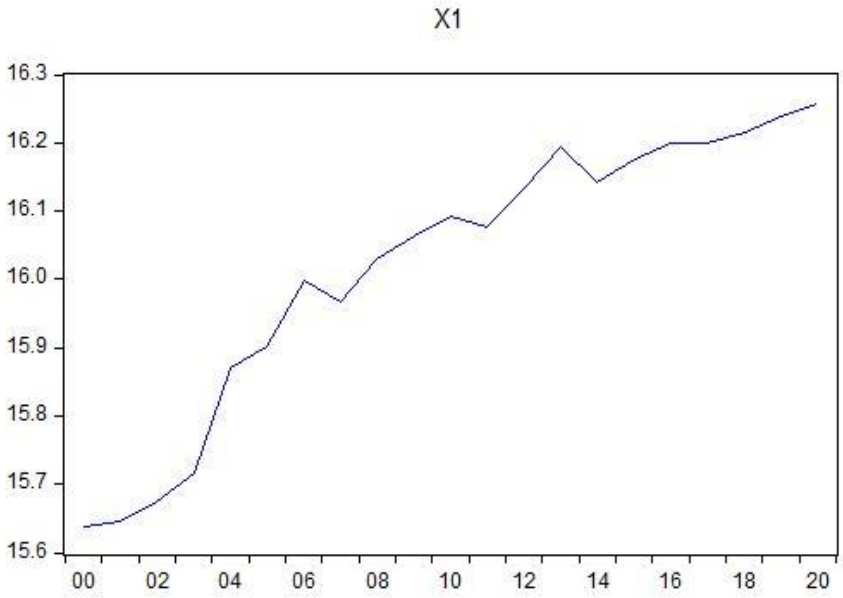

الملحق رقم (07): منحنى تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020).

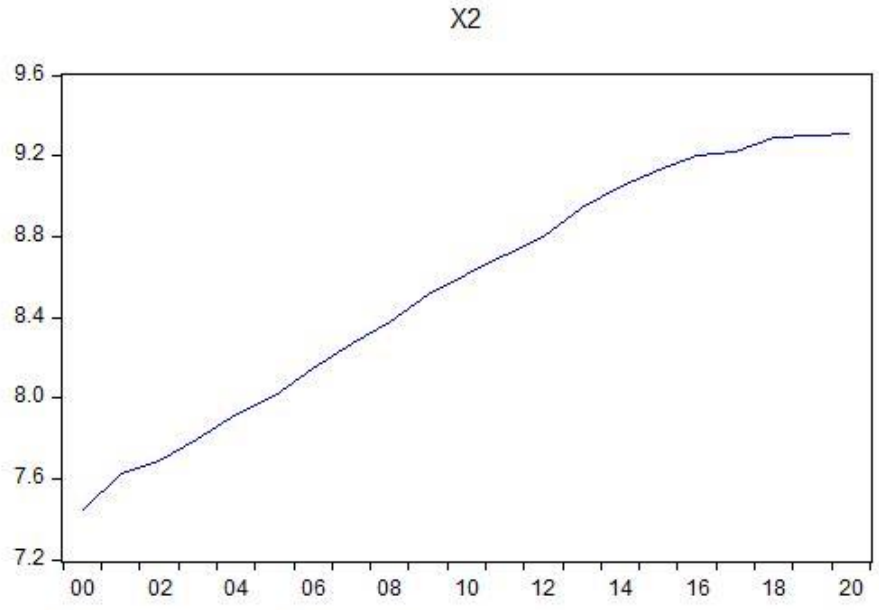

الملحق رقم (08): منحنى تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2020).

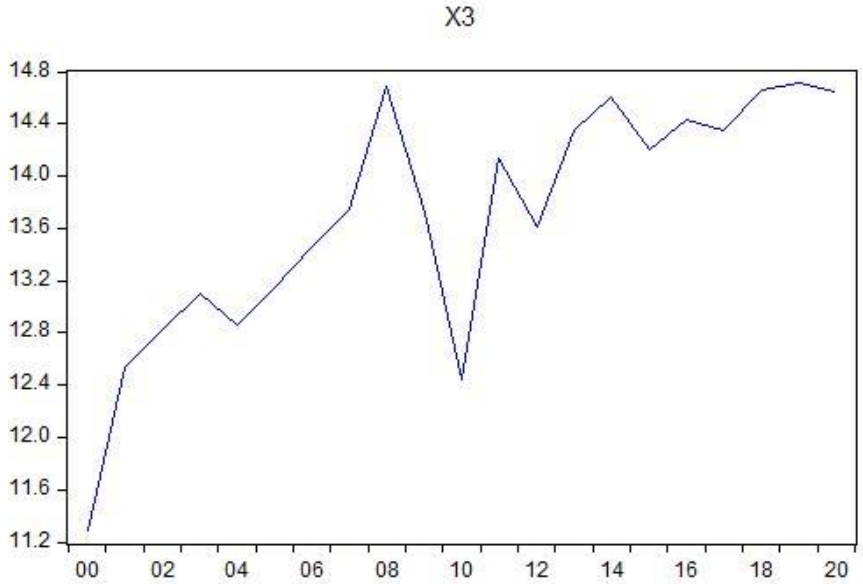

الملحق رقم (09): الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير الناتج الداخلي الخام.

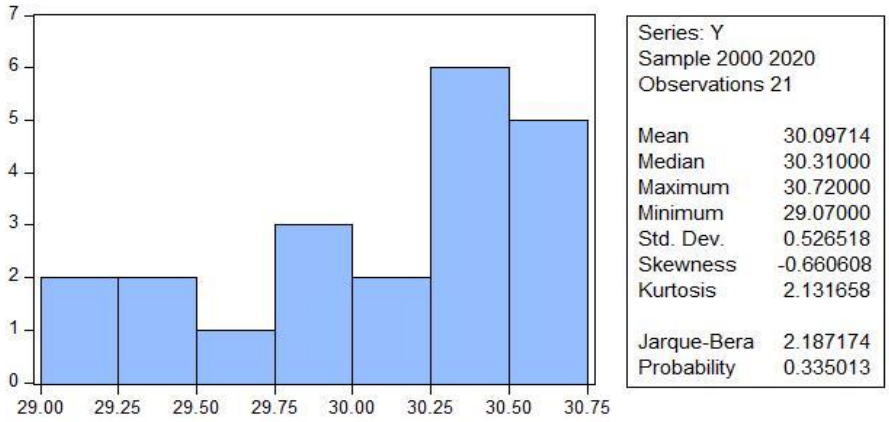

الملحق رقم (10): الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

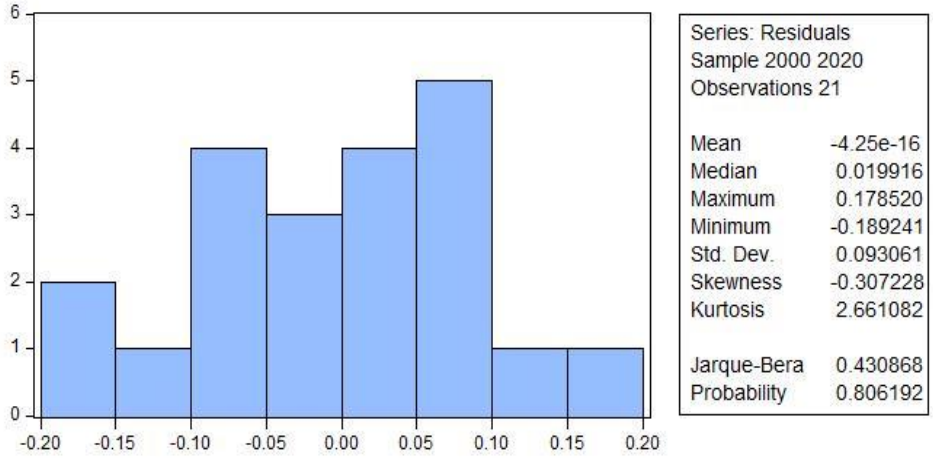

الملحق رقم (11): الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

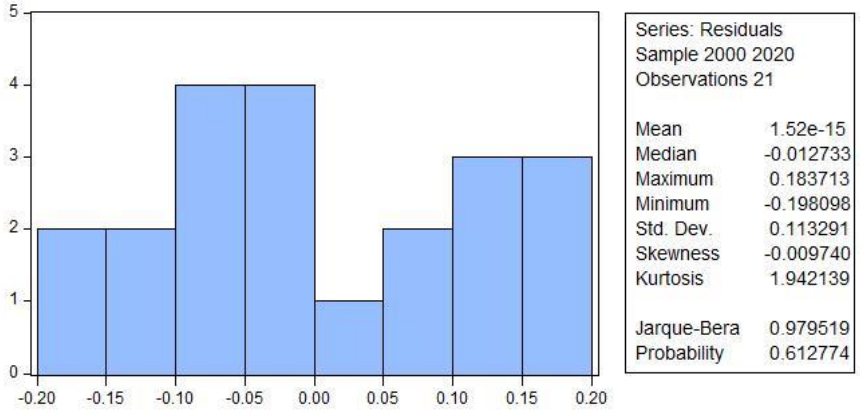

الملحق رقم (12): الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

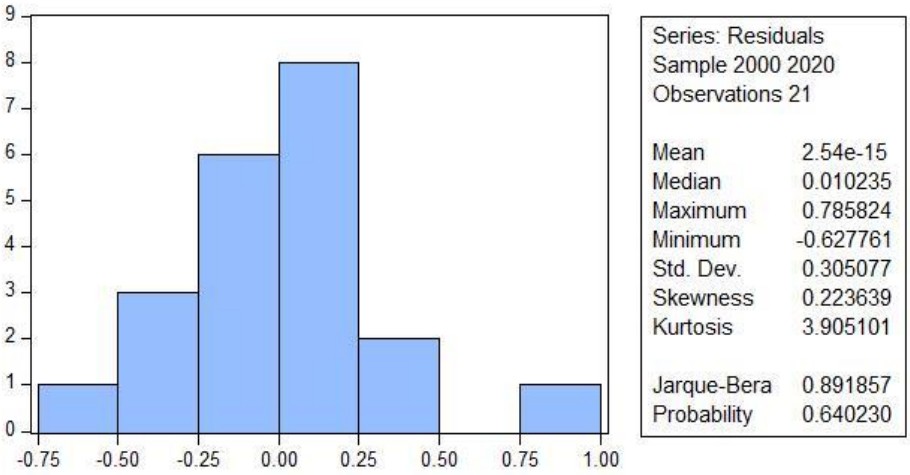

الملحق رقم (13): اختبار استقرارية متغيرات النموذج.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-2.1187	-2.5616	-3.6048	-3.0671
	Prob.	*0.2399*	*0.1178*	*0.0154*	*0.0457*
		n0	n0	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.0029	-1.3620	1.4053	-4.6489
	Prob.	*0.9930*	*0.8387*	*0.9999*	*0.0074*
		n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.6154	3.1187	-0.3923	0.8611
	Prob.	*0.9996*	*0.9988*	*0.5281*	*0.8881*
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-2.8582	-4.9797	-0.1711	-6.2181
	Prob.	*0.0691*	*0.0009*	*0.9263*	*0.0001*
		*	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9303	-5.8637	-3.7971	-6.1099
	Prob.	*0.0313*	*0.0008*	*0.0400*	*0.0005*
		**	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0609	-1.5609	-0.9752	-6.1216
	Prob.	*0.0406*	*0.1088*	*0.2822*	*0.0000*
		**	n0	n0	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم (14): تحديد درجة التأخير الأمثل.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X1 X2 X3
Exogenous variables: C
Date: 06/07/23 Time: 10:00
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	35.98604	NA	2.73e-07	-3.763063	-3.567013	-3.743575
1	101.0472	91.85103*	9.12e-10	-9.534963	-8.554712	-9.437524
2	121.1143	18.88674	8.50e-10*	-10.01345	-8.249000	-9.838062
3	133.2606	5.715900	5.78e-09	-9.560074	-7.011421	-9.306733
4	1552.887	0.000000	NA	-174.6926*	-171.3597*	-174.3613*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (15): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات.

Date: 06/07/23 Time: 22:43
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: Y X1 X2 X3
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.874038	89.00608	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.814657	49.64240	29.79707	0.0001
At most 2 *	0.440842	17.61696	15.49471	0.0236
At most 3 *	0.292406	6.571823	3.841466	0.0104

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.874038	39.36369	27.58434	0.0010
At most 1 *	0.814657	32.02543	21.13162	0.0010
At most 2	0.440842	11.04514	14.26460	0.1520
At most 3 *	0.292406	6.571823	3.841466	0.0104

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (16): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/07/23 Time: 09:45
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	Y	X1	X2	X3
Y(-1)	0.730422	0.449553	0.294433	2.560191
	(0.36172)	(0.17361)	(0.12086)	(2.81375)
	[2.01933]	[2.58938]	[2.43618]	[0.90988]
Y(-2)	-0.427500	-0.199822	0.119921	-0.848934
	(0.37874)	(0.18179)	(0.12655)	(2.94620)
	[-1.12874]	[-1.09921]	[0.94763]	[-0.28815]
X1(-1)	0.474530	0.066844	-0.176121	-1.470400
	(0.61549)	(0.29542)	(0.20565)	(4.78782)
	[0.77098]	[0.22627]	[-0.85641]	[-0.30711]
X1(-2)	0.615769	0.109665	-0.088004	0.941134
	(0.52065)	(0.24990)	(0.17396)	(4.05013)
	[1.18268]	[0.43884]	[-0.50587]	[0.23237]
X2(-1)	0.644328	0.002816	0.715424	-2.549909
	(0.82628)	(0.39659)	(0.27608)	(6.42757)
	[0.77979]	[0.00710]	[2.59135]	[-0.39671]
X2(-2)	-0.367590	-0.059893	-0.057483	2.298292
	(0.68168)	(0.32719)	(0.22777)	(5.30272)
	[-0.53924]	[-0.18305]	[-0.25238]	[0.43342]
X3(-1)	-0.069957	0.006732	-0.016172	-0.089389
	(0.04062)	(0.01950)	(0.01357)	(0.31600)
	[-1.72210]	[0.34524]	[-1.19143]	[-0.28287]
X3(-2)	0.009304	0.047744	0.024271	-0.076904
	(0.04322)	(0.02074)	(0.01444)	(0.33620)
	[0.21527]	[2.30156]	[1.68076]	[-0.22875]
C	1.959402	5.456456	-5.303080	-24.43533
	(6.51281)	(3.12598)	(2.17610)	(50.6626)
	[0.30085]	[1.74552]	[-2.43697]	[-0.48231]
R-squared	0.987628	0.977686	0.998975	0.684083
Adj. R-squared	0.977730	0.959836	0.998155	0.431349
Sum sq. resids	0.050637	0.011665	0.005653	3.064111
S.E. equation	0.071160	0.034155	0.023776	0.553544
F-statistic	99.78458	54.76981	1218.207	2.706731
Log likelihood	29.35157	43.29802	50.18010	-9.625357
Akaike AIC	-2.142271	-3.610318	-4.334747	1.960564
Schwarz SC	-1.694905	-3.162952	-3.887381	2.407930
Mean dependent	30.11842	16.06013	8.647464	13.87731
S.D. dependent	0.476845	0.170424	0.553522	0.734056

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.84E-10
Determinant resid covariance	4.48E-11
Log likelihood	118.5323
Akaike information criterion	-8.687607
Schwarz criterion	-6.898143
Number of coefficients	36

الملحق رقم (17): تقدير معادلة نموذج VAR.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/16/23 Time: 21:47
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*Y(-2) + C(3)*X1(-1) + C(4)*X1(-2) + C(5)*X2(-1) + C(6)
*X2(-2) + C(7)*X3(-1) + C(8)*X3(-2) + C(9)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.348402	0.343256	1.014992	0.3340
C(2)	0.009337	0.420842	0.022187	0.9827
C(3)	1.075792	0.706249	1.523247	0.1587
C(4)	-0.028157	0.612026	-0.046007	0.9642
C(5)	-0.533527	0.718845	-0.742200	0.4750
C(6)	0.629687	0.654569	0.961987	0.3587
C(7)	-0.035226	0.053979	-0.652575	0.5287
C(8)	0.020906	0.045164	0.462885	0.6534
C(9)	2.075025	6.029074	0.344170	0.7378

R-squared	0.980316	Mean dependent var	30.20158
Adjusted R-squared	0.964569	S.D. dependent var	0.432438
S.E. of regression	0.081398	Akaike info criterion	-1.873410
Sum squared resid	0.066257	Schwarz criterion	-1.426045
Log likelihood	26.79740	Hannan-Quinn criter.	-1.797698
F-statistic	62.25389	Durbin-Watson stat	2.075341
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (18): تحليل معادلات نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/08/23 Time: 21:17
Sample: 2002 2020
Included observations: 19
Total system (balanced) observations 76

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.348402	0.343256	1.014992	0.3162
C(2)	0.009337	0.420842	0.022187	0.9824
C(3)	1.075792	0.706249	1.523247	0.1356
C(4)	-0.028157	0.612026	-0.046007	0.9635
C(5)	-0.533527	0.718845	-0.742200	0.4623
C(6)	0.629687	0.654569	0.961987	0.3418
C(7)	-0.035226	0.053979	-0.652575	0.5178
C(8)	0.020906	0.045164	0.462885	0.6460
C(9)	2.075025	6.029074	0.344170	0.7325
C(10)	0.217673	0.135325	1.608516	0.1156
C(11)	0.241329	0.165912	1.454554	0.1536
C(12)	-0.012472	0.278431	-0.044794	0.9645
C(13)	-0.049400	0.241285	-0.204738	0.8388
C(14)	-0.302289	0.283397	-1.066662	0.2925
C(15)	0.136463	0.258057	0.528808	0.5999
C(16)	0.018921	0.021281	0.889102	0.3793
C(17)	0.039673	0.017805	2.228147	0.0316
C(18)	3.877325	2.376899	1.631253	0.1107
C(19)	0.057066	0.108281	0.527021	0.6011
C(20)	0.298711	0.132756	2.250072	0.0300
C(21)	-0.195609	0.222789	-0.878000	0.3852
C(22)	-0.078806	0.193066	-0.408180	0.6853
C(23)	0.863894	0.226762	3.809691	0.0005
C(24)	-0.155926	0.206486	-0.755142	0.4546
C(25)	-0.004640	0.017028	-0.272513	0.7866
C(26)	0.029390	0.014247	2.062855	0.0457
C(27)	-4.059088	1.901894	-2.134235	0.0390
C(28)	-0.929271	2.304716	-0.403204	0.6889
C(29)	2.744603	2.825648	0.971318	0.3372
C(30)	-0.934666	4.741953	-0.197106	0.8447
C(31)	0.979601	4.109314	0.238386	0.8128
C(32)	-3.065809	4.826527	-0.635200	0.5289
C(33)	2.559780	4.394957	0.582436	0.5635
C(34)	-0.187862	0.362433	-0.518334	0.6071
C(35)	-0.110162	0.303244	-0.363279	0.7183
C(36)	-32.60933	40.48088	-0.805549	0.4253

Determinant residual covariance 2.73E-11

Equation: Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*Y(-2) + C(3)*X1(-1) + C(4)*X1(-2) + C(5)*X2(-1) + C(6)*X2(-2) + C(7)*X3(-1) + C(8)*X3(-2) + C(9)
Observations: 19

R-squared	0.980316	Mean dependent var	30.20158
Adjusted R-squared	0.964569	S.D. dependent var	0.432438
S.E. of regression	0.081398	Sum squared resid	0.066257
Durbin-Watson stat	2.075341		

Equation: X1 = C(10)*Y(-1) + C(11)*Y(-2) + C(12)*X1(-1) + C(13)*X1(-2) + C(14)*X2(-1) + C(15)*X2(-2) + C(16)*X3(-1) + C(17)*X3(-2) + C(18)
Observations: 19

R-squared	0.980271	Mean dependent var	16.06002
Adjusted R-squared	0.964487	S.D. dependent var	0.170287
S.E. of regression	0.032090	Sum squared resid	0.010298
Durbin-Watson stat	2.572301		

Equation: X2 = C(19)*Y(-1) + C(20)*Y(-2) + C(21)*X1(-1) + C(22)*X1(-2) + C(23)*X2(-1) + C(24)*X2(-2) + C(25)*X3(-1) + C(26)*X3(-2) + C(27)
Observations: 19

R-squared	0.998802	Mean dependent var	8.647018
Adjusted R-squared	0.997844	S.D. dependent var	0.552954
S.E. of regression	0.025677	Sum squared resid	0.006593
Durbin-Watson stat	2.197628		

Equation: X3 = C(28)*Y(-1) + C(29)*Y(-2) + C(30)*X1(-1) + C(31)*X1(-2) + C(32)*X2(-1) + C(33)*X2(-2) + C(34)*X3(-1) + C(35)*X3(-2) + C(36)
Observations: 19

R-squared	0.688706	Mean dependent var	13.87865
Adjusted R-squared	0.439672	S.D. dependent var	0.730118
S.E. of regression	0.546531	Sum squared resid	2.986959
Durbin-Watson stat	1.924221		

الملحق رقم (19): دائرة الهدف.

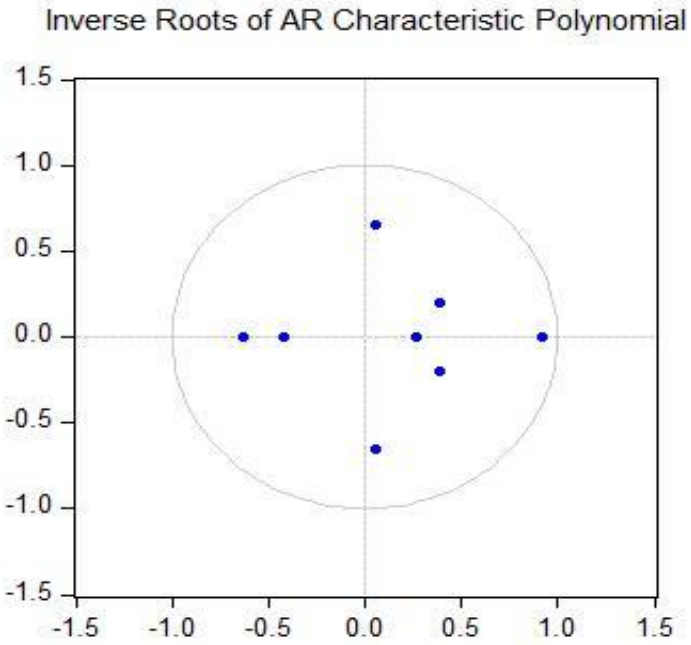

الملحق رقم (20): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج.

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/07/23 Time: 10:04
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	16.25644	16	0.4352	0.999466	(16, 9.8)	0.5189
2	14.97002	16	0.5268	0.880648	(16, 9.8)	0.6044
3	13.00393	16	0.6725	0.715750	(16, 9.8)	0.7338
4	21.13712	16	0.1733	1.542845	(16, 9.8)	0.2484

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	16.25644	16	0.4352	0.999466	(16, 9.8)	0.5189
2	268.6623	32	0.0000	NA	(32, NA)	NA
3	NA	48	NA	NA	(48, NA)	NA
4	NA	64	NA	NA	(64, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

الملحق رقم (21): اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.516129	Prob. F(3,17)	0.6767
Obs*R-squared	1.753043	Prob. Chi-Square(3)	0.6252
Scaled explained SS	1.112246	Prob. Chi-Square(3)	0.7741

الملحق رقم (22): اختبار التوزيع الطبيعي.

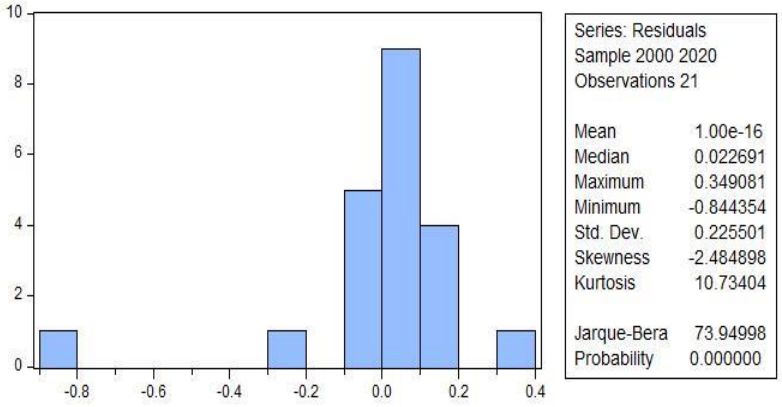

الملحق رقم (23): دراسة السببية بين المتغيرات.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/07/23 Time: 09:58
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Dependent variable: Y

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
X1	2.278419	2	0.3201
X2	1.259249	2	0.5328
X3	2.968094	2	0.2267
All	10.70665	6	0.0979

Dependent variable: X1

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
Y	6.705859	2	0.0350
X2	0.446027	2	0.8001
X3	5.621566	2	0.0602
All	11.43838	6	0.0757

Dependent variable: X2

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
Y	10.54841	2	0.0051
X1	1.125665	2	0.5696
X3	3.894898	2	0.1426
All	24.11362	6	0.0005

Dependent variable: X3

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
Y	0.837290	2	0.6579
X1	0.131552	2	0.9363
X2	0.194395	2	0.9074
All	8.667167	6	0.1932

الملحق رقم (24): دوال استجابة المتغيرات.

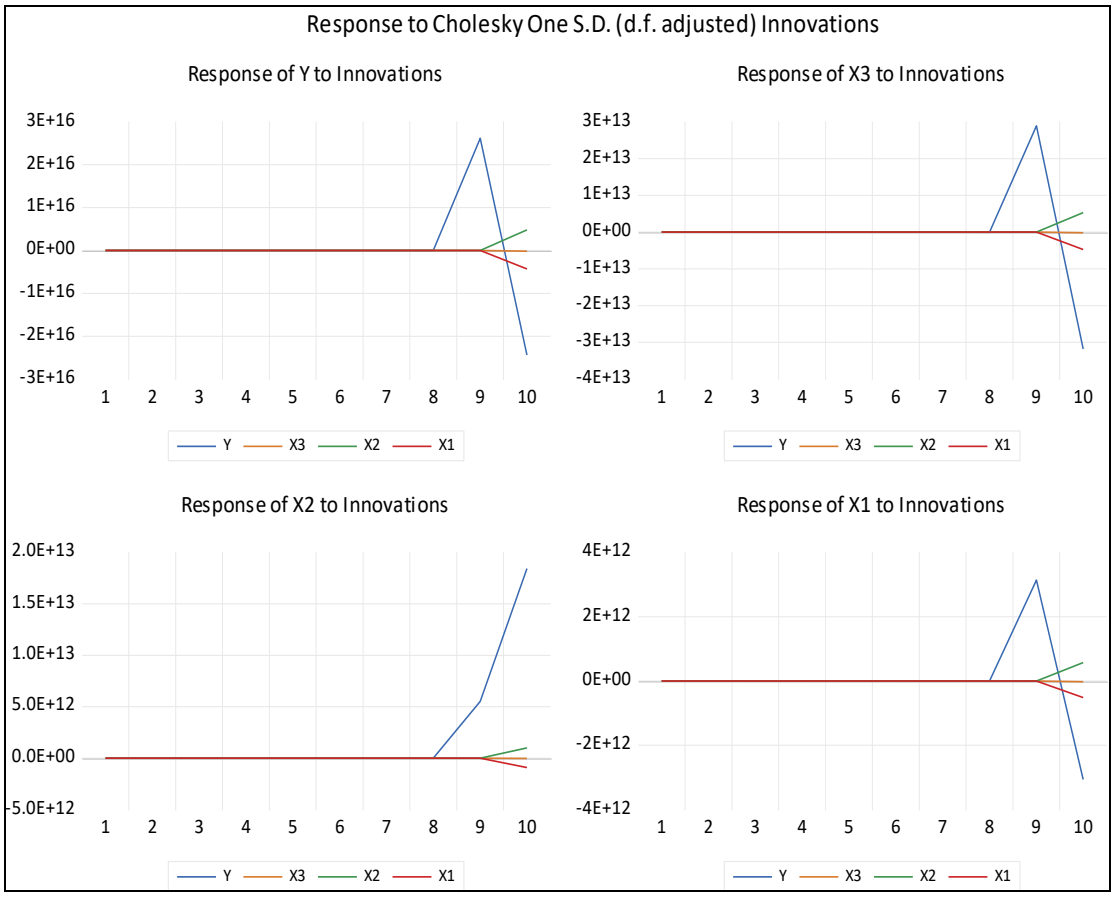

<u>ملاحظة:</u> كل الملاحق من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.